صندوق النقد العربي

التقرير السنوي 2002

المحتويات

الصفحة

تقديم 1
نشاط الصندوق خلال عام 2002 3
النشاط الإقراضي 7
النشاط الاستثماري 19
نشاط الصندوق في مجال أسواق الأوراق المالية العربية 22
نشاط التدريب 25
نشاط الصندوق في مجال مجلس محافظي المصارف المركزية 33
التعاون مع المنظمات العربية والإقليمية والدولية 35
التعاون مع برنامج تمويل التجارة العربية 38
النشرات والتقارير الدورية والدراسات 40
الوضع المالي الموحد للصندوق 42
تقرير مراقبي الحسابات 48
جداول قروض الصندوق 67
جداول عامة 73
التنظيم والإدارة 77

تقديم

أصحاب المعالي رئيس وأعضاء مجلس محافظي صندوق النقد العربي

يشرفني بالأصالة عن نفسي وبالنيابة عن زملائي، أعضاء مجلس المديرين التنفيذيين، أن أرفع لمجلسكم الموقر التقرير السنوي عن أعمال الصندوق ومركزه المالي للعام الميلادي المنتهي في 31 ديسمبر 2002، وذلك وفقاً للمادة الثالثة والثلاثين من الاتفاقية المنشئة للصندوق.

د. جاسم المناعي

المدير العام

رئيس مجلس المديرين التنفيذيين

أبريل 2003

نشاط الصندوق خلال عام 2002

تابع الصندوق خلال عام 2002 نشاطه في المجالات التي حددتها اتفاقيته، وحرص ضمن ذلك الإطار على الاستجابة للحاجات المتطورة لدوله الأعضاء من خلال الاستمرار في تطوير وتوسيع مختلف أنشطته، وتكثيف الخدمات التي يقدمها وذلك بالقدر الذي سمحت به موارده ووسائله المتاحة.

ففي مجال النشاط الإقراضي، قدم الصندوق ثلاثة قروض جديدة خلال عام 2002 بلغت قيمتها الإجمالية نحو 35 مليون دينار عربي حسابي (د.ع.ح.)*، أي ما يعادل حوالي 142 مليون دولار أمريكي. ومن بين هذه القروض قدم الصندوق قرضين في إطار تسهيل التصحيح الهيكلي لإصلاح وتطوير القطاع المالي والمصرفي في مصر وجيبيوتي بقيمة إجمالية تبلغ حوالي 31.3 مليون د.ع.ح. فبالنسبة لمصر، كان ذلك القرض هو الثاني في إطار التسهيل واستهدف تمكين السلطات المصرية من مواصلة جهود إصلاح وتطوير هذا القطاع بالاستناد إلى ما تم تحقيقه من نتائج إيجابية في تنفيذ برنامج الإصلاح المتفق عليه في إطار القرض الأول. وبالنسبة لجيبوتي، كان هذا القرض هو الأول من نوعه واستهدف دعم الإصلاحات الهيكلية التي أعربت السلطات عن عزمها على تنفيذها من أجل إرساء وتقوية الاستقرار المالي والمصرفي. أما القرض الثالث، فقد كان قرضاً تلقائياً للبنان بقيمة 3.7 مليون د.ع.ح. للمساهمة في تمويل العجز في ميزان المدفوعات لعام 2001.

كذلك، واصل الصندوق في عام 2002 عقد المشاورات مع الدول الأعضاء لتقديم المساعدة الفنية لجهود الإصلاح الاقتصادي ومتابعة تنفيذ البرامج التصحيحية المتفق عليها. وفي هذا الإطار، أوفد الصندوق خمس بعثات مشاورات، بعثتين منهما إلى مصر وبعثة إلى كل من الأردن و المغرب وجيبوتي. فبالنسبة لمصر، استهدفت البعثة الأولى دراسة طلب السلطات المعنية الحصول على التسهيل والتوصل إلى اتفاق حول عناصر برنامج إصلاح هيكلي لتطوير وتحديث القطاع المالي والمصرفي ليغطي عام 2002. أما البعثة الثانية إلى مصر والبعثة الموفدة إلى المغرب، فقد استهدفتا الإطلاع على سير تنفيذ البرنامجين المتفق عليهما مع المسؤولين فيهما توطئة لصرف الدفعة الثانية من القرضين اللذين قدمهما لهما الصندوق لدعم هذين البرنامجين. وبالنسبة للأردن، فقد استهدفت البعثة متابعة سير تنفيذ برنامج التصحيح الهيكلي المتفق عليه في القطاع المالي والمصرفي وتقديم المشورة الفنية حول تطوير أسلوب إدارة السياسة النقدية في الأردن في المرحلة القادمة. وبالنسبة لجيبوتي، اضطلعت البعثة بمهمة متابعة تنفيذ برنامج الإصلاح الكلي المتفق عليه سابقاً ودراسة طلب السلطات الحصول على تسهيل والاتفاق معها على برنامج إصلاح هيكلي للقطاع المالي والمصرفي.

* يعادل الدينار العربي الحسابي (د.ع.ح.) ثلاث من وحدات حقوق السحب الخاصة كما يحدد قيمتها صندوق النقد الدولي. وقد بلغ سعر صرف د.ع.ح. مقابل الدولار الأمريكي 4.078572 كما في 31 ديسمبر 2002 (3.770187 دولار أمريكي كما في 31 ديسمبر 2001).

وبالإضافة إلى هذه البعثات، فقد أوفد الصندوق بعثة سادسة إلى موريتانيا استهدفت التشاور مع المسؤولين المعنيين حول المبادرة المعززة للدول عالية المديونية منخفضة الدخل، HIPC، تمهيداً لبلورة سياسة للصندوق في هذا المجال. وقد قام الصندوق في هذا الصدد ببلورة أسلوب للمشاركة في هذه المبادرة بعد أن تم إدراج موريتانيا في قائمة الدول المستفيدة منها. وقد حظيت توصية مجلس المديرين التنفيذيين بموافقة مجلس المحافظين لمشاركة الصندوق في المبادرة حسب كل حالة على حدة والالتزام في إطارها بتخفيف عبء المديونية عن موريتانيا بحوالي 12 مليون دولار أمريكي (ما يعادل 2.8 مليون د.ع.ح.). وأخيراً، شارك الصندوق في اجتماعي المجموعة الاستشارية لجمهورية مصر العربية واليمن بالإضافة إلى اجتماعات باريس II الخاصة بلبنان.

أما في مجال الاستثمار، وفي ظل المناخ الذي ساد الأسواق المالية العام الماضي ورغم الانخفاض الكبير في معدلات الفائدة خلال عام 2002، استطاعت محفظة الصندوق تحقيق عائد يعتبر جيد في ظل التطورات الأخيرة، وتتكون محفظة الصندوق من قسمين القسم الأول محفظة أموال سائلة يديرها الصندوق داخلياً وتمثل نحو 50.7 في المائة من إجمالي المحفظة وحققت عائداً إجمالياً خلال العام بلغ نحو 3.63 في المائة. أما القسم الثاني فيضم محافظ الاستثمار المدارة خارجياً من قبل مدراء محافظ خارجيين والتي تمثل نحو 49.3 في المائة من إجمالي المحفظة وقد بلغت نسبة العائد المحقق عليها خلال العام 3.67 في المائة.

كذلك يشمل نشاط الصندوق الاستثماري بالإضافة إلى توظيف موارده الذاتية على إدارة جزء من أموال برنامج تمويل التجارة العربية، وصندوق تقاعد العاملين بالصندوق، والأموال المجمعة في الحساب الموحد للمنظمات العربية. وقد بلغ حجم الأموال المدارة نيابة عن هذه الجهات ما يربو على 115 مليون دولار أمريكي كما في 31 ديسمبر 2002. بالإضافة إلى ذلك، يواصل الصندوق تطوير نشاطه في مجال قبول الودائع من المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، حيث شهد هذا النشاط توسعاً ملحوظاً خلال العام وارتفعت فيه قيمة هذه الودائع إلى نحو 972 مليون دولار أمريكي في نهاية عام 2002 بالمقارنة مع 749 مليون دولار أمريكي في نهاية العام السابق.

وفي مجال أسواق الأوراق المالية العربية، فقد بدأ الصندوق منذ العاشر من يونيو 2002 بنشر بعض المؤشرات الأساسية لنشاط أسواق الأوراق المالية المشاركة في قاعدة بيانات أسواق الأوراق المالية العربية بصورة يومية على صفحته في شبكة الإنترنت. وتشمل هذه المؤشرات رسملة البورصات، وحجم التداول متمثلاً في عدد الأسهم وقيمتها، وعدد الصفقات، وعدد الشركات المدرجة بالإضافة إلى مؤشر الصندوق حول أداء هذه الأسواق. كذلك، قد تم ضم أسواق الأوراق المالية في الدوحة وأبوظبي ودبي إلى قاعدة البيانات، حيث وفر الصندوق لهذه الأسواق الأجهزة والبرمجيات اللازمة لإرسال البيانات عن أدائها إلى الصندوق، كما وفر التدريب للمراسلين فيها لاستخدام هذه البرمجيات. كما واصل الصندوق إصدار النشرات الفصلية حول نشاط الأسواق المشاركة في قاعدة البيانات، فأصدر أربع أعداد ليصل بذلك عدد النشرات التي أصدرها إلى اثنين وثلاثين عدداً. وقد تناولت هذه الأعداد التطورات في أسواق الأوراق المالية التسع المشاركة في قاعدة البيانات

بالإضافة إلى الأسواق الثلاثة الجديدة المنضمة حديثاً وهي سوق أبوظبي للأوراق المالية وسوق دبي المالي وسوق الدوحة للأوراق المالية. كذلك قدم الصندوق في المؤتمر الذي عقد في أبوظبي في مطلع العام حول مستقبل الأسواق الخليجية العربية في ظل العولمة دراسة حول "المعالجة التشريعية والأنظمة المتعلقة بالأسواق المالية العربية وتحسين الشفافية".

وفي مجال التدريب، واصل الصندوق جهوده لتوسيع وتكثيف نشاط معهد السياسات الاقتصادية لإتاحة فرص التدريب المتخصص للكوادر الفنية في الأجهزة النقدية والمالية في الدول العربية، وذلك من خلال الاستمرار في تقديم دورات في إطار برنامج التدريب الإقليمي المشترك مع صندوق النقد الدولي. وفي هذا الإطار، نظم الصندوق خلال عام 2002 عشر دورات تدريبية استفاد منها 343 متدرباً بالإضافة إلى ندوة لكبار المسؤولين حول نظم وأسعار الصرف.

وفيما يتعلق بأعمال مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، فقد تولى الصندوق من موقعه كأمانة المجلس مهام التنظيم والإعداد الفني والإداري لاجتماع المكتب الدائم، واجتماعات الدورة الخامسة والعشرين للمجلس، والاجتماع الحادي عشر للجنة الرقابة المصرفية.

وفي مجال التعاون مع المنظمات العربية والإقليمية والدولية، شارك الصندوق في إعداد التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2002، وتولى، كالمعتاد، تحريره وإخراجه وإصداره وتوزيعه في موعده. كما شارك الصندوق في الندوة السنوية المشتركة الرابعة عشرة التي ينظمها بالاشتراك مع صندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي والتعاون الفني مع صندوق النقد والبنك الدوليين وكان موضوعها "سوق العمل ومشاكل البطالة في البلدان العربية". وبالإضافة إلى ذلك، شارك الصندوق في عدد من اللقاءات الإقليمية التي تناولت قضايا وموضوعات ترتبط بمجالات عمله وبمصالح واهتمامات دوله الأعضاء.

وفي مجال التعاون مع المنظمات الدولية، توصل الصندوق ومنظمة التجارة العالمية إلى إبرام مذكرة تفاهم بهدف التنسيق وتقديم المعونة الفنية بصورة مشتركة للدول العربية الأعضاء في هذه المنظمة وتلك التي تسعى إلى الانضمام إليها لمساعدتها على اتخاذ الإصلاحات الهيكلية اللازمة التي تترتب على العضوية في هذه المنظمة والإجراءات اللازمة للحصول على العضوية بالنسبة للدول التي لم تنضم إليها بعد.

وفي مجال المعونة الفنية، فإنه وحرصاً من الصندوق لمقابلة احتياجات دوله الأعضاء المتنامية، وفي ضوء التوسع الكبير الذي شهده نشاط الصندوق في هذا المجال، فقد أقر مجلس المديرين التنفيذيين القواعد التي تم وضعها للمعونة الفنية. وقد كثف الصندوق نشاطه خلال عام 2002 حيث قدم المساندة الفنية لخمس دول أعضاء من أجل المساهمة في تطوير قدراتها البشرية والفنية وتمكينها من اتخاذ الإصلاحات الهيكلية اللازمة. وفي هذا الإطار، قدم الصندوق معونة فنية لمصرف سورية المركزي من أجل تعزيز قدراته في مجال الرقابة المصرفية واستكمل خلال هذا العام المشروع الذي بدأ العمل به

مع المصرف في العام الماضي لتطوير نظم المعلوماتية لديه. كما قدم الصندوق معونة فنية لمؤسسة نقد البحرين لتطوير أسلوب إعداد بيانات ميزان المدفوعات، ولدولة قطر من أجل المساهمة في وضع الرؤية المستقبلية للاقتصاد، وللبنك المركزي اليمني لتطوير قدراته في مجال استثمار احتياطياته الخارجية. كذلك، قدم الصندوق معونة فنية لدولة الكويت لمساعدتها في تعظيم استفادتها من عضويتها في منظمة التجارة العالمية وللجمهورية اليمنية لمساعدتها في اتخاذ الإجراءات اللازمة في إطار سعيها للانضمام للمنظمة.

كذلك، استمر الصندوق في الاضطلاع بمهام إدارة الحساب الموحد للمنظمات العربية المتخصصة التي كلفه بها المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

وفي مجال اهتمامه المتصل بتشجيع وتنمية المبادلات التجارية فيما بين الدول العربية، واصل الصندوق خلال عام 2002 تدعيم وتعزيز علاقات التعاون مع برنامج تمويل التجارة العربية. وفي مقدمة ذلك الخدمات المتخصصة التي يقدمها الصندوق للمساعدة في تمكين البرنامج من تطوير وتدعيم نشاطاته.

وقد استمر التوسع في أعمال البرنامج حيث تم خلال العام الموافقة على 24 خط ائتمان بلغت قيمتها 398 مليون دولار أمريكي وبلغت السحوبات خلال العام 499 مليون دولار أمريكي. وبذلك بلغ عدد خطوط الائتمان التي أقرها البرنامج منذ بداية عمله 273 خطاً بقيمة إجمالية بلغت 2,491 مليون دولار أمريكي وبلغت قيمة السحوبات 2,404 مليون دولار أمريكي.

وقام الصندوق خلال العام بإعداد عدد من الدراسات، وواصل إصدار النشرة الفصلية لقاعدة بيانات أسواق الأوراق المالية، إلى جانب إصداره النشرات الإحصائية التي تغطي مجالات النقد والائتمان، والحسابات القومية، والمالية العامة، وموازين المدفوعات والدين العام الخارجي، وأسعار الصرف، والتجارة الخارجية.

النشاط الإقراضي

مقدمة

تضع اتفاقية صندوق النقد العربي النشاط الإقراضي على رأس قائمة الوسائل التي أتيحت له لتحقيق أهداف إنشائه. وفي هذا الإطار، يقدم الصندوق تسهيلاته الائتمانية للدول الأعضاء وفقاً لأحكام "سياسة وإجراءات الإقراض" المعتمدة لديه، وذلك في شكل قروض متفاوتة الآجال ومتسمة بالتيسير. ويصاحب تقديم معظم هذه التسهيلات الائتمانية المختلفة التي يوفرها الصندوق للدول الأعضاء المؤهلة للاقتراض منه، إجراء المشاورات مع السلطات المختصة في الدول المقترضة للاتفاق معها على السياسات والإجراءات المناسبة لمعالجة وإصلاح أوضاعها الاقتصادية بالإضافة إلى متابعة تنفيذها.

أنواع التسهيلات

تتدرج التسهيلات التي يقدمها الصندوق ضمن إطارين، يتعلق أولهما باهتمامات الصندوق التقليدية في مجال المساهمة في تمويل العجز الكلي في موازين مدفوعات الدول المؤهلة للاقتراض، وما يتصل بذلك من تشاور واتفاق حول الإصلاحات الاقتصادية الضرورية والتي تكون في مجملها مرتبطة بالأوضاع الاقتصادية الكلية في البلد المعني. أما الإطار الآخر، وهو الذي تم استحداثه مؤخراً، فيتعلق بالتسهيلات المقدمة لدعم إصلاحات قطاعية في طبيعتها. وتركز التسهيلات المقدمة ضمن هذا الإطار حالياً على دعم الإصلاحات التي تنفذها الدول الأعضاء المقترضة في القطاع المالي والمصرفي.

وتشمل التسهيلات الائتمانية التي يقدمها الصندوق للمساهمة في تمويل العجز الكلي في موازين مدفوعات الدول الأعضاء أربعة أنواع من القروض، تتفاوت أحجامها وشروط منحها وآجال استحقاقها حسب طبيعة وأسباب الاختلال في ميزان المدفوعات الذي تعاني منه الدولة العضو المؤهلة للاقتراض. وأول أنواع هذه القروض هو **القرض التلقائي** والذي يقدم للمساهمة في تمويل العجز الكلي في ميزان مدفوعات الدولة العضو وبحجم لا يزيد عن 75 في المائة من اكتتابها في رأسمال الصندوق المدفوع بالعملات القابلة للتحويل. ويبلغ أجل هذا القرض ثلاث سنوات، ولا يشترط للحصول عليه، اتفاق الدولة العضو المقترضة مع الصندوق على برنامج إصلاحي لتخفيف العجز في ميزان مدفوعاتها طالما أنه لا يوجد بذمتها قروض مشروطة عادية أو ممتدة. أما إذا كان بذمة الدولة قروض عادية أو ممتدة، فإن منح القرض التلقائي يخضع عندها للشروط المطبقة على تلك القروض، وتتم إضافة حدوده إلى حدود القرض المشروط المعني.

والنوع الثاني هو **القرض العادي** والذي يقدم للدولة العضو المؤهلة للاقتراض عندما تزيد حاجتها من الموارد عن 75 في المائة من اكتتابها المدفوع بالعملات القابلة للتحويل، وبعد أن تكون قد استنفدت حقوقها التلقائية في الاقتراض من مؤسسات الإقراض الدولية أو الإقليمية المشابهة. ويقدم هذا القرض عادة بحدود 100 في المائة من اكتتاب العضو المدفوع بالعملات القابلة للتحويل. ويمكن توسيعه كحد أقصى إلى 175 في المائة بإضافة حدود القرض التلقائي. ويشترط للحصول عليه

الاتفاق مع الدولة العضو المقترضة على برنامج إصلاح مالي يمتد سريانه لفترة لا تقل عن سنة. وتستهدف السياسات والإجراءات المضمنة في البرنامج العمل على تخفيف العجز في ميزان المدفوعات. ويشرف الصندوق على متابعة تنفيذ البرنامج، حيث يتوقف سحب الدفعات اللاحقة من القرض على التنفيذ المرضي للسياسات والإجراءات المتفق عليها، كما هو شأن كافة القروض المشروطة الأخرى. وتسدد كل دفعة من القرض العادي خلال خمس سنوات من تاريخ سحبها.

أما النوع الثالث من القروض فهو **القرض الممتد** الذي يقدم للدولة العضو المؤهلة للاقتراض في حالة وجود عجز كبير ومزمن في ميزان مدفوعاتها ناجم عن خلل هيكلي في اقتصادها. ويشترط لتقديم هذا القرض، بالإضافة إلى شرط استنفاد الحقوق التلقائية في الاقتراض لدى مؤسسات الإقراض الدولية أو الإقليمية المشابهة، الاتفاق مع الدولة العضو على برنامج إصلاح هيكلي يغطي فترة زمنية لا تقل عن سنتين وذلك بهدف إيجاد حل ملائم لمشكلاتها. ويقدم القرض الممتد عادة بحدود 175 في المائة من اكتتاب العضو المدفوع بالعملات القابلة للتحويل. ويبلغ الحد الأقصى له في حالة توسيعه بإضافة حدود القرض التلقائي250 في المائة. وتسدد كل دفعة منه خلال سبع سنوات من تاريخ سحبها.

والنوع الرابع من هذه القروض هو **القرض التعويضي** الذي يقدم لمساعدة الدولة العضو التي تعاني من موقف طارئ في ميزان مدفوعاتها ناتج عن هبوط في عائدات صادراتها من السلع والخدمات و/أو زيادة في قيمة وارداتها من المنتجات الزراعية نتيجة سوء المحاصيل. ويبلغ الحد الأقصى لهذا القرض والذي يقدم بأجل ثلاث سنوات50 في المائة من اكتتاب العضو المدفوع بالعملات القابلة للتحويل. ويشترط للحصول عليه أن يكون كلاً من الهبوط في الصادرات أو الزيادة في الواردات الزراعية أمراً طارئاً ومؤقتاً.

أما التسهيلات التي تقدم لدعم الإصلاحات القطاعية فتتمثل في **تسهيل التصحيح الهيكلي** الذي تقتصر تغطيته في الوقت الحالي على القطاع المالي والمصرفي. وتجدر الإشارة إلى أن هذا التسهيل والذي أدخل العمل به في عام 1998 وجد قبولاً واهتماماً كبيرين من الدول الأعضاء. ويعكس ذلك متابعة الصندوق لأوضاع دوله الأعضاء واحتياجاتها حيث يلاحظ تحول الزخم الإصلاحي فيها في السنوات الأخيرة باتجاه الإصلاحات الهادفة إلى تحسين كفاءة استخدام الموارد، بعد أن حققت سياسات الاستقرار وإصلاح الأوضاع الاقتصادية الكلية نتائج طيبة في العديد منها. ولقد جاء تركيز الصندوق على استحداث التسهيل، وتوجيهه خلال المرحلة الحالية لدعم الإصلاحات المنفذة في القطاع المالي والمصرفي، منسجماً مع اهتمام الدول الأعضاء المتزايد بإصلاح أوضاع هذا القطاع الهام.

ويشترط لتقديم التسهيل، أن يكون البلد العضو المقترض قد بدأ بمباشرة جهود التصحيح الهيكلي، وحقق قدراً معقولاً من الاستقرار الاقتصادي الكلي. ويمنح التسهيل بعد الاتفاق على برنامج تصحيح هيكلي في القطاع المالي والمصرفي يشرف الصندوق على متابعة تنفيذه. وكان الصندوق قد حدد في البداية سقف هذا التسهيل بما يساوي 75 في المائة من اكتتاب العضو المدفوع بالعملات القابلة للتحويل. وفي ضوء ما وجده التسهيل من اهتمام من قبل الدول الأعضاء، والذي تمثل في

قيام سبع منها بالاقتراض بكامل السقف المحدد للتسهيل، وافق مجلس محافظي الصندوق في أبريل 2001 على رفع سقف تسهيل التصحيح الهيكلي إلى 175 في المائة من اكتتاب العضو المدفوع بالعملات القابلة للتحويل. كذلك تجدر الإشارة إلى أنه، ومن أجل إضفاء المزيد من المرونة على استخدام التسهيل، فإن مجلس المديرين التنفيذيين للصندوق كان قد وافق في مارس 2001 على تعديل أسلوب سداد القرض المقدم في إطار التسهيل، بحيث تسدد كل دفعة منه على مدى أربع سنوات من تاريخ سحبها بدلاً عن سداد كامل القرض خلال فترة أقصاها أربع سنوات من تاريخ سحب الدفعة الأولى كما كان معمولاً به ابتدائياً.

ويعتبر التسهيل مكملاً للقروض الأخرى التي يقدمها الصندوق للدول الأعضاء، ذلك أن الدولة العضو المستفيدة منه تحتفظ بفرص الاستفادة من القروض الأخرى وفقاً لأحكام سياسة وإجراءات الإقراض. كما أنه يمكن للدولة العضو غير المنتفعة من القروض الأخرى أن تستفيد من هذا التسهيل إذا توفرت لديها شروط الأهلية.

وينفرد تسهيل التصحيح الهيكلي من بين التسهيلات الأخرى التي يوفرها الصندوق للدول الأعضاء، في كونه يشتمل على عنصر المعونة الفنية. فهو يتكون من قرض بواقع 98 في المائة ومنحة للمعونة الفنية بواقع 2 في المائة من قيمته الإجمالية. ويشترط، وفقاً للقواعد المنظمة للتسهيل، أن تكون الإصلاحات الهيكلية المستهدف تنفيذها باستخدام المعونة الفنية هي إصلاحات ممهدة أو مكملة لما يستهدف التمويل المباشر المساعدة في تنفيذه من إصلاحات.

وبأخذ التسهيل في الإعتبار، يصل الحد الأقصى الكلي لما يمكن أن تحصل عليه الدولة العضو من قروض حالياً إلى 425 في المائة من اكتتابها المدفوع بالعملات القابلة للتحويل، مضافاً إليه 50 في المائة من الاكتتاب في حالة تأهلها للحصول على قرض تعويضي.

القروض والسحب والسداد

قدم الصندوق خلال عام 2002 ثلاثة قروض جديدة بلغت قيمتها الإجمالية نحو 35 مليون د.ع.ح. أي ما يعادل حوالي 142 مليون دولار أمريكي، واستفادت منها كل من جمهورية مصر العربية وجمهورية جيبوتي والجمهورية اللبنانية. وتبعاً لذلك، ارتفع عدد القروض التي قدمها الصندوق للدول الأعضاء منذ بداية نشاطه الإقراضي في عام 1978 إلى 124 قرضاً بقيمة إجمالية تبلغ نحو 932 مليون د.ع.ح. أو ما يعادل قرابة 3.8 مليار دولار أمريكي. واستفادت من هذا المبلغ ثلاث عشرة دولة من الدول الأعضاء بنهاية عام 2002.

وقد تضمنت القروض الجديدة المقدمة خلال عام 2002، قرضين في إطار تسهيل الإصلاح الهيكلي في القطاع المالي والمصرفي بقيمة إجمالية بلغت حوالي 31.3 مليون د.ع.ح. لمصر وجيبوتي. ويذكر في هذا الصدد، أن جهود التعاون بين الصندوق وجمهورية مصر العربية في مجال إصلاح القطاع المالي والمصرفي بدأت مع القرض الأول في إطار تسهيل

التصحيح الهيكلي الذي قدمه الصندوق لمصر لهذا الغرض في عام 2000. وفي ضوء النتائج الإيجابية المحققة في تنفيذ برنامج الإصلاح الهيكلي لتطوير وتحديث القطاع المعني، واستناداً إلى عزم السلطات المصرية على مواصلة جهود الإصلاح من أجل تطوير وتحديث هذا القطاع، وافق الصندوق على منح جمهورية مصر العربية قرضاً ثانياً في الإطار نفسه في عام 2002. أما بالنسبة لجيبوتي، فقد كان ذلك هو القرض الأول الذي يقدمه الصندوق لها في إطار التسهيل وذلك من أجل دعم جهود المسؤولين فيها لإصلاح وتطوير القطاع المالي والمصرفي. وتشكل الإصلاحات المدعومة بهذا القرض حجز الزاوية في إرساء وتقوية مقومات الاستقرار المالي والنمو في هذه الدولة العضو.

كما تضمنت القروض الجديدة قرضاً تلقائياً للبنان بقيمة 3.7 مليون د.ع.ح. وذلك للمساهمة في تمويل العجز في ميزان المدفوعات لعام 2001. ويأتي هذا القرض في إطار المرحلة الأولى من الدعم الذي تعهد الصندوق بتقديمه إلى لبنان في اجتماع باريس II لمانحي العون. ويذكر في هذا الصدد، أنه في ضوء المستوى المرتفع للمديونية ووجود اختلالات عميقة في الاقتصاد اللبناني واستناداً إلى الاستراتيجية التي وضعتها السلطات اللبنانية لمواجهة هذا الوضع من خلال الإصلاحات المالية والهيكلية، تقدمت الحكومة في اجتماعات باريس II الذي انعقد في باريس في 23 نوفمبر 2002 إلى المجتمع الدولي بطلب الحصول على مساعدة تمكنها من تخطي المشكلات المالية الحالية التي تعاني منها. وضمن هذه المبادرة، ودعماً منه لجهود الحكومة اللبنانية الرامية إلى ضبط أوضاعها المالية وتخفيض عبء خدمة المديونية على الاقتصاد، تعهد صندوق بتقديم المساعدة في شكل قروض لتمويل عجز ميزان المدفوعات ولدعم برامج الإصلاح المالي والمصرفي والإصلاحات الهيكلية المطلوبة في المرحلة الراهنة.

جدول رقم (1)

القروض المقدمة خلال عام 2002

(ألف دينار عربي حسابي)

الدولـة	نوع القرض	قيمة القرض
جيبوتي	تسهيل التصحيح الهيكلي	420
لبنان	تلقائي	3,675
مصر	تسهيل التصحيح الهيكلي	30,870
المجموع		**34,965**

وفي ضوء ما تقدم، بلغ إجمالي السحب من موارد الصندوق المتاحة للإقراض خلال عام 2002 نحو 52 مليون د.ع.ح. تمثل السحب على القروض الجديدة المذكورة أعلاه، بالإضافة إلى مبالغ السحب على قروض مقدمة في السابق لكل من جيبوتي والمغرب والجزائر.

وفي المقابل، تسلم الصندوق خلال عام 2002 ما قيمته 55.4 مليون د.ع.ح. تمثل أقساط قروض مقدمة في السابق، تم تسديدها من قبل تسع دول مقترضة هي الأردن، المغرب، مصر، تونس، الجزائر، جيبوتي، لبنان، موريتانيا واليمن.

وفي ضوء ذلك، بلغ رصيد القروض القائمة في ذمة الدول الأعضاء المقترضة في نهاية عام 2002 نحو 276 مليون د.ع.ح. ويمثل ذلك 86.6 في المائة من رأسمال الصندوق المدفوع بعملات قابلة للتحويل، ونحو 58.4 في المائة من الموارد المتاحة للإقراض وذلك مقارنة بمبلغ 279 مليون د.ع.ح. في نهاية عام 2001، يمثل 87.5 في المائة من رأس المال المدفوع بعملات قابلة للتحويل ونحو 61.5 في المائة من الموارد المتاحة للإقراض.

ولقد بلغ إجمالي القروض الملتزم بها من قبل الصندوق، والذي يساوي رصيد القروض القائمة في ذمة الدول الأعضاء مضافاً إليه المبالغ غير المسحوبة من القروض المتعاقد عليها، حوالي 278 مليون د.ع.ح. في نهاية عام 2002 (في نهاية عام 2001: 300 مليون د.ع.ح.) ويعادل ذلك ما نسبته 87.3 في المائة من رأس المال المدفوع بعملات قابلة للتحويل و58.8 في المائة من الموارد المتاحة للإقراض، مقابل 94.3 في المائة و66.3 في المائة تباعاً في عام 2001.

جدول رقم (2)

السحب والسداد من القروض خلال عام 2002

(ألف دينار عربي حسابي)

الدولـة	السحب			السداد
	من القروض المقدمة خلال عام 2002	من القروض السابقة	المجموع	
الأردن			-	3,894
المغرب		7,252	7,252	9,301
مصر	30,870		30,870	4,631
تونس			-	3,322
الجزائر		10,202	10,202	23,082
جيبوتي	210	122	332	153
لبنان	3,675		3,675	2,558
موريتانيا			-	1,067
اليمن			-	7,350
المجموع	**34,755**	**17,576**	**52,331**	**55,358**

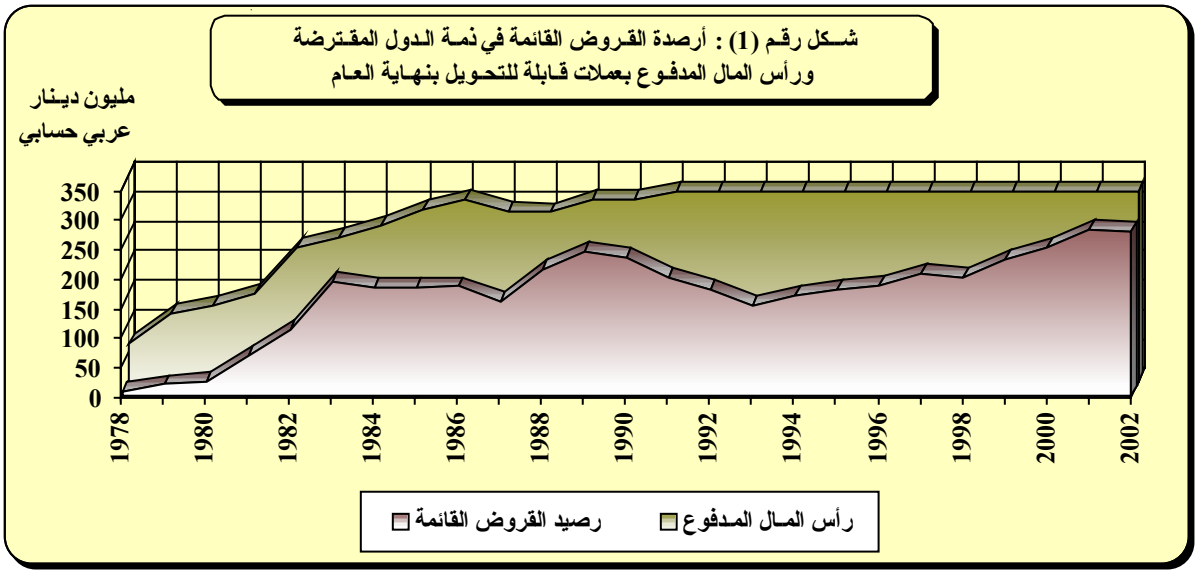

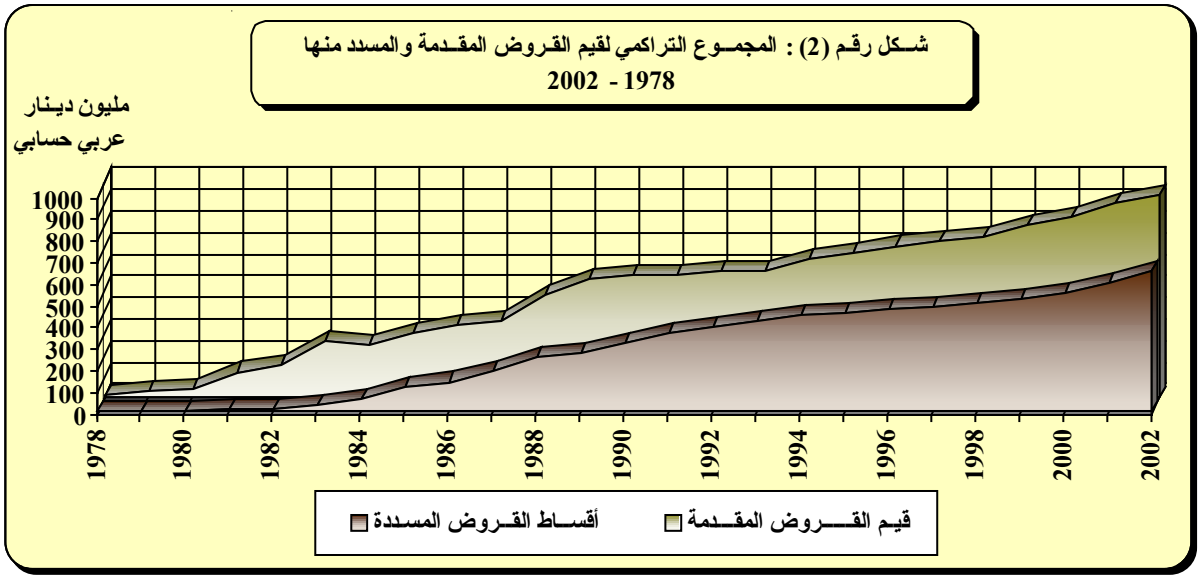

ومن ناحية أخرى، فقد بلغ إجمالي السحوبات على المعونة الفنية المقدمة في إطار تسهيل التصحيح الهيكلي نحو مليون دينار عربي حسابي خلال عام 2002، استفاد منها كل من الجزائر، والمغرب، وجيبوتي ومصر، كما يوضحه الجدول رقم (3).

جدول رقم (3)

المعونة الفنية المصاحبة لقروض تسهيل التصحيح الهيكلي

والمدفوعة خلال عام 2002

(ألف دينار عربي حسابي)

الدولـة	قيمة المعونة الفنية
الجزائر	208
المغرب	148
جيبوتي	8
مصر	630
المجموع	**994**

المشاورات مع الدول الأعضاء

واصل الصندوق في عام 2002 مشاوراته مع الدول الأعضاء التي يجريها في إطار نشاطه الإقراضي والتي يتم من خلالها تبادل الآراء مع الجهات المختصة، وتقديم المساندة الفنية لجهود الإصلاح الاقتصادي، ومتابعة تنفيذ البرامج التصحيحية المتفق عليها. وفي هذا الصدد، أوفد الصندوق خمس بعثات مشاورات، بعثتين منهما لمصر وبعثة إلى كل من الأردن والمغرب وجيبوتي. ولقد دارت المشاورات التي أجراها الصندوق مع المسؤولين المعنيين في هذه الدول أساساً حول جهودهم في تنفيذ الإصلاحات الهيكلية في القطاع المالي والمصرفي.

فبالنسبة لمصر، أوفد الصندوق بعثتين للمشاورات كانت أولاهما لدراسة طلب السلطات المعنية الاستفادة من موارد الصندوق في شكل قرض في إطار تسهيل التصحيح الهيكلي في القطاع المالي والمصرفي. وقد تم التوصل إلى اتفاق مع الصندوق حول عناصر برنامج إصلاح هيكلي لتطوير وتحديث القطاع المالي والمصرفي يغطي عام 2002 تم دعمه بالقرض الثاني في إطار التسهيل. وقد جاءت الموافقة على هذا القرض في ضوء النتائج المحققة في إطار برنامج الإصلاح الهيكلي والذي تم دعمه من قبل الصندوق بالقرض الأول في إطار هذا التسهيل، وذلك استناداً إلى رغبة السلطات المصرية في الاستمرار في جهود الإصلاح الهيكلي من أجل تطوير وتحديث القطاع المالي والمصرفي. وقد تضمن البرنامج المتفق عليه لعام 2002 إجراءات تستهدف تعزيز كفاءة وفاعلية السياسة النقدية، وتعزيز وتطوير الرقابة على المصارف.

ففي مجال تعزيز كفاءة السياسة النقدية، تضمن البرنامج إجراءات تستهدف تحسين فاعلية انتقال إشارات السياسة النقدية من خلال تنفيذ نظام الرواق (corridor) لسعر الفائدة لليلة واحدة، وتحسين نظام الاحتياطي الإلزامي لتدعيم سعر الفائدة لليلة واحدة كمتغير أساسي فيما يخص تنفيذ السياسة النقدية، وتحسين شفافية السياسة النقدية وتعزيز الثقة بها، وإيجاد التنظيم

الهيكلي الملائم في البنك المركزي لتفعيل إدارة السياسة النقدية. وبالنسبة للرقابة المصرفية، فقد تضمن البرنامج إجراءات تستهدف تطوير قدرات البنك المركزي في مجالات الصيرفة الإلكترونية، والمساهمات الكبيرة، والقائمين على إدارة المصارف، والانكشافات الكبيرة، والجهات ذات العلاقة، واستحداث نظام للإنذار المبكر.

أما بعثة المشاورات الثانية، فقد قامت بالاطلاع على سير تنفيذ البرنامج المتفق عليه توطئة لصرف الدفعة الثانية من القرض. وقد أظهرت نتائج المتابعة أن تنفيذ البرنامج كان جيداً. فقد حقق البنك المركزي تقدماً ملحوظاً في مجال تعزيز كفاءة السياسة النقدية وتحديث إطارها، حيث شملت الإنجازات في هذا المجال تعديل أسلوب احتساب الاحتياطي الإلزامي وفق ما تم الاتفاق عليه في إطار البرنامج، واستحداث نظام لامتصاص فائض السيولة يتبع آليات السوق، والإعلان عن عمليات السوق المفتوحة ونتائجها على كل من شاشات رويترز وموقع البنك المركزي على شبكة الإنترنت. كذلك، تم فصل إدارة السياسة النقدية عن الإدارة العامة للرقابة على البنوك وتم إلحاقها مباشرة بمكتب المحافظ.

وبالإضافة إلى ما سبق تم إنشاء شبكة البنك المركزي المصري الإلكترونية للمعلومات، وإنشاء غرفة المقاصة الإلكترونية بالقاهرة، واستكمال شبكات ربط فروع البنوك بمراكزها الرئيسية، وربط المراكز الرئيسية للبنوك المصرية بشبكة معلومات البنك المركزي المصري، واستحداث نظام القيد الإلكتروني للمعاملات في سوق إصدار وتداول أذون وسندات الخزانة العامة، واستكمال متطلبات تعريف البنوك كل ساعتين بأرصدة حسابها الاحتياطي لدى البنك المركزي بما يمكنها من تحسين أساليب إدارة السيولة وتعظيم مردوديتها.

وارتكازاً على هذه الإجراءات وانعكاساتها الإيجابية على تطوير قدرات البنك المركزي في إدارة السياسة النقدية، فقد أبدى البنك التزاماً قوياً بوضع نظام الرواق المتفق عليه لليلة واحدة لإدارة السياسة النقدية موضع التنفيذ في الربع الثاني من عام 2003.

وفي مجال الرقابة المصرفية، فقد تم تنفيذ الإجراءات المتفق عليها في البرنامج من قبل البنك المركزي وشمل ذلك عمليات الصيرفة الإلكترونية، والمساهمات الكبيرة، والقائمين على إدارة المصارف، والانكشافات الكبيرة، والجهات ذات العلاقة، كما شملت إعداد دليل متكامل لإجراءات وتعليمات البنك المركزي حول الرقابة المصرفية.

وبالنسبة للأردن، استهدفت بعثة المشاورات متابعة سير تنفيذ برنامج الإصلاح الهيكلي في القطاع المالي والمصرفي المتفق عليه. ولقد غطت الإصلاحات التي تضمنها البرنامج خمسة مجالات، هي نظام المدفوعات، ونظام تسوية الأوراق المالية، وسوق ما بين البنوك، والرقابة على المصارف والسياسة النقدية. وقد أظهرت المراجعة أن الإجراءات المتفق عليها قد تم تنفيذها بصورة جيدة.

فبالنسبة لمجال نظام المدفوعات، فقد تضمن البرنامج الخطوات اللازمة لاستكمال إنشاء نظام المدفوعات الفورية الإجمالية، وتم تقسيم هذه الخطوات إلى ثلاث مراحل، هي مرحلة التحليل، ومرحلة البناء وأخيراً مرحلة الفحص والقبول. وتجدر الإشارة، إلى أن المرحلتين الأولى والثانية تم الانتهاء من تنفيذ الخطوات المحددة لهما بشكل كامل، بينما يجري العمل حالياً لاستكمال المرحلة الثالثة تمهيداً لانطلاق المشروع في سبتمبر القادم.

وفيما يتعلق بنظام تسوية الأوراق المالية، تضمن البرنامج تنفيذ المرحلة الأولى لإنشاء وتطبيق نظام القيد الدفتري. وتشمل الإجراءات فيه، القيام أثناء فترة البرنامج بتحليل نظام البنك المركزي الأردني المستقبلي للقيد الدفتري والبدء بمرحلة بنائه. ويرتكز النظام المقترح على ثلاثة مبادئ رئيسية، وهي: القيد الدفتري والإعلان المزدوج والتسليم مقابل الدفع. ولقد قامت السلطات بتنفيذ ما تم الاتفاق عليه، حيث عملت على تحديث نظام القيد الدفتري وإجراءات تسوية الأوراق المالية.

وبالنسبة لسوق ما بين البنوك، فإنه وبصورة موازية للجهود السارية في المجالين سابقي الذكر، فإن البرنامج تضمن إدخال العمل بأداة إعادة الشراء على أساس اتفاقية شاملة. وعملاً بما تم الاتفاق عليه، فقد تم تحضير اتفاقيه شاملة لإعادة الشراء بين البنوك والبنك المركزي، ومن المقرر استخدامها عند تطبيق نظام المدفوعات الفورية الإجمالية.

وبالنسبة للرقابة على المصارف، فقد شمل البرنامج عدداً من الإجراءات وذلك بهدف استكمال الخطوات السابقة لتعزيز الرقابة على المصارف في الأردن، وبما يتماشى مع القانون الجديد للبنوك والمعايير الدولية المتبعة. وتتضمن هذه الإجراءات الرقابة على المصارف على أساس المخاطر، وغسل الأموال، والصيرفة الإلكترونية، والرقابة الموحدة بالإضافة إلى نظام رسوم الترخيص. وتم تنفيذ هذه الإجراءات بشكل مرضٍ حيث أصدر البنك المركزي التعليمات الخاصة بذلك.

وبالنسبة للسياسة النقدية، فقد استهدفت الإجراءات التي تم الاتفاق على تنفيذها في إطار البرنامج، تطوير أدوات السياسة النقدية وتحسين أسلوب استخدامها. وقد تم وضع هذه الإجراءات مع الأخذ بعين الاعتبار ما تم تحقيقه خلال المرحلة السابقة وطبيعة هيكل الاقتصاد الأردني الذي يتسم بدرجة كبيرة من الانفتاح ويعمل وفق نظام سعر صرف محدد بالنسبة للدينار مقابل الدولار الأمريكي. كذلك، فإن الجهاز المصرفي الأردني يتسم في الوقت الحاضر بارتفاع السيولة المتوفرة لديه نتيجة ارتفاع صافي الموجودات الأجنبية مقارنة بالعملة المتداولة.

وبالنسبة للمغرب، فقد استهدفت البعثة متابعة سير تنفيذ برنامج الإصلاح الهيكلي للقطاع المالي والمصرفي المتفق عليه، وذلك توطئة لسحب الدفعة الثانية من قرض التصحيح الهيكلي التي قدمه الصندوق للمغرب لدعم ذلك البرنامج. وقد غطت الإجراءات المتفق عليها مجالات تقوية وتعزيز استقلالية البنك المركزي، وتحسين أداء الرقابة في سوق رأس المال، من

خلال توسيع صلاحيات وتقوية أساليب عمل مجلس القيم المنقولة، وتعزيز الرقابة والإشراف على قطاع التأمين بهدف رفع فعاليته وتحسين أداءه في تعبئة الموارد المالية.

وقد أظهر تقرير البعثة بأن السلطات المغربية قامت بتنفيذ الإصلاحات المتفق عليها في البرنامج بصورة جيدة. فعلى صعيد تقوية وتعزيز استقلالية البنك المركزي، تمت مراجعة القانون الأساسي لبنك المغرب والقانون المصرفي لعام 1993 بإدخال مجموعة من التعديلات تهدف إلى تعزيز استقلالية بنك المغرب وتدعيم صلاحياته في مجال رسم السياسة النقدية والإشراف والرقابة على النظام المصرفي. كما تم وضع إطار زمني لتخلي بنك المغرب عن مساهمته في رأسمال المؤسسات المالية وعضويته في مجالس إدارتها، وذلك بهدف إزالة تضارب المصالح بالنسبة لبنك المغرب في ممارسته لمهام الرقابة الاحترازية. وفي السياق نفسه، قامت السلطات المغربية بتنظيم العلاقة بين الخزانة وبنك المغرب ووضع ضوابط وشروط للتسهيلات الجديدة التي يمكن أن تحصل عليها الخزانة من بنك المغرب، وكذلك تحديد سبل وكيفية تسديد رصيد المديونية القائمة في ذمة الخزانة تجاه بنك المغرب، وذلك خلافاً لما كان معمولاً به في السابق من قيام بنك المغرب بتوفير تسهيلاته للخزانة دون تقاضي سعر فائدة عليها ودون تحديد فترة زمنية للسداد.

وعلى صعيد تحسين أداء الرقابة في سوق رأس المال من خلال توسيع صلاحيات وتقوية أساليب عمل مجلس القيم المنقولة، فقد أكملت السلطات إعداد مشروع القانون الذي يوفر الصلاحيات اللازمة لمجلس القيم المنقولة للقيام بمسؤولياته، وتمت مناقشة مشروع القانون مع كافة الجهات المعنية وحظي بموافقتها، وتم إيداعه لدى الأمانة العامة للحكومة تمهيداً لعرضه على مجلس الوزراء للموافقة عليه ومن ثم عرضه على مجلس النواب للمصادقة عليه.

وبالنسبة لتعزيز الرقابة والإشراف على قطاع التأمين، عرضت الحكومة على مجلس النواب مشروع القانون الجديد الذي يهدف إلى رفع فعالية وتحسين أداء هذا القطاع في تعبئة الموارد المالية لصالح القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد، واستحداث معايير تمكن من تقييم أداء القطاع والشركات المتضمنة فيه، وتساعد على مقارنة أداء هذه المؤسسات فيما بينها ومع المؤسسات الأجنبية المنافسة. وقد وافق مجلس النواب على مشروع القانون بعد إدخال بعض التعديلات غير الجوهرية عليه.

وبالنسبة لجيبوتي، فإنه وبعد أن قامت جيبوتي بسداد كافة المتأخرات القائمة في ذمتها، أوفد الصندوق إليها بعثة للمشاورات كانت مهمتها الاطلاع على النتائج التي حققها الاقتصاد الجيبوتي في ظل برنامج الإصلاح الكلي الذي تم تطبيقه بالاتفاق مع الصندوق وكذلك دراسة طلب السلطات المعنية الاستفادة من موارده في شكل قرض في إطار تسهيل التصحيح الهيكلي في القطاع المالي والمصرفي.

هذا، وقد توصلت بعثة الصندوق إلى الاتفاق مع السلطات الجيبوتية على برنامج تصحيح هيكلي لإصلاح وتطوير القطاع المالي والمصرفي. ويذكر في هذا الصدد، أن النظام المالي والمصرفي في جيبوتي يتميز بخلوه من القيود الإدارية، وباستقرار العملة في إطار ترتيبات مجلس النقد المعمول بها حيث يرتبط الفرنك الجيبوتي بقيمة ثابتة للدولار الأمريكي. وتتمتع العملة المصدرة بغطاء كامل من الذهب والعملات الأجنبية. كما أن تحديد أسعار الفائدة يعتمد على قوى السوق. وتحول ترتيبات مجلس النقد دون الاعتماد على الائتمان الموجه والاستخدامات الإجبارية لموارد البنوك لتمويل احتياجات القطاع العام. وتقتصر أدوات السياسة النقدية لدى البنك المركزي على إصدار العملة الوطنية فقط مقابل ما تعرضه البنوك التجارية من العملات الأجنبية القابلة للتحويل.

وقد قامت الحكومة في إطار جهود التصحيح الاقتصادي الشامل بتنفيذ العديد من الإصلاحات الهيكلية الهادفة إلى المحافظة على سلامة ترتيبات نظام مجلس النقد المعمول بها حالياً، وكذلك المحافظة على سلامة الجهاز المصرفي وتطوير أدائه. ومن بين الإجراءات التي اتخذتها السلطات لتطوير العمل المصرفي القيام بتنقيح وتحديث القانون المصرفي والنظام الأساسي للبنك المركزي. وقد تبع ذلك أن تم في عام 2000 إصدار قانون مصرفي ونظام أساسي للبنك المركزي. ويعزز هذا القانون استقلالية البنك المركزي، من جهة، ويعالج، من جهة أخرى، عدداً من الجوانب المتعلقة بالبنوك أهمها مسؤوليات وواجبات الإدارة، والتركزات الائتمانية، وتأسيس البنوك، وطبيعة الخدمات المصرفية، وتركيز الملكية.

وعلى الرغم من سعي السلطات لتحسين بيئة العمل في القطاع المالي والمصرفي في إطار الإصلاحات التي عملت على تنفيذها، إلا أن هذا القطاع لا يزال يواجه العديد من الصعوبات والتحديات التي تحد من قدرته وكفاءته في الوساطة المالية. وقد كان التدهور في الوضع المالي للحكومة عاملاً رئيسياً وراء الصعوبات المالية التي واجهتها البنوك وأدت إلى تصفية عدد كبير منها. كما أنه كان أيضاً عاملاً وراء الصعوبات التي تعاني منها صناديق المعاشات التقاعدية والتي أوشكت من جراء ذلك على الإفلاس.

وقد استهدف البرنامج الذي تم التوصل إليه بالاتفاق ما بين الصندوق والسلطات الجيبوتية دعم الاستقرار ورفع كفاءة تعبئة وتخصيص الموارد بما يساعد على تطوير وتعميق النظام المالي ويساهم في تحسين إدارة الاقتصاد الكلي. وارتكز البرنامج على ثلاثة محاور رئيسية تمثلت في تسوية المتأخرات المحلية القائمة بذمة الحكومة وإصلاح الأوضاع المالية لصناديق المعاشات التقاعدية وكذلك تعزيز قدرة البنك المركزي على الإشراف والرقابة على البنوك.

وفي إطار المبادرة المعززة للدول عالية المديونية منخفضة الدخل، فقد اعتمد الصندوق بحالة موريتانيا أسلوب إعفاء الديون في تقديم التخفيض المستهدف بحوالي 12 مليون دولار أمريكي، وبحيث يكون الإعفاء جزئياً من أقساط أصل القروض والفوائد بدءاً من يوليو 2003 ولغاية أكتوبر 2007.

المتأخرات

بلغ إجمالي أقساط القروض متأخرة السداد والفوائد المتأخرة التراكمية المستحقة عليها في نهاية عام 2002 على الدول الأعضاء الثلاث المتأخرة في سداد التزاماتها 167.3 مليون د.ع.ح. ويتكون هذا المبلغ من 64.7 مليون د.ع.ح. عبارة عن أقساط قروض متأخرة السداد و102.6 مليون د.ع.ح. عبارة عن فوائد مستحقة ومتأخرة السداد كما هو موضح في الجدول رقم (4).

جدول رقم (4)
أقساط القروض والفوائد متأخرة السداد على الدول المقترضة
كما في 31 ديسمبر 2002

(ألف دينار عربي حسابي)

الدولة	أقساط القروض المتأخرة	الفوائد المتأخرة المتراكمة	مجموع المتأخرات
جمهورية السودان *	*	22,810	22,810
جمهورية الصومال	14,877	28,345	43,222
جمهورية العراق	49,850	51,398	101,248
المجموع	**64,727**	**102,553**	**167,280**

* تأخرت جمهورية السودان كما في 31 ديسمبر 2002 في تسديد ستة عشر قسطاً شهرياً بما مجموعه 24 مليون دولار أمريكي (ما يعادل 5,885 ألف دينار عربي حسابي) من القرض الاستثنائي الذي تم بموجبه هيكلة ديون السودان. أما الفوائد المتأخرة المتراكمة البالغة 22,810 ألف دينار عربي حسابي فتشتمل على مبلغ 18,368 ألف دينار عربي حسابي، يمثل الفوائد التأخيرية الجزائية المجنبة وفقاً لمذكرة التفاهم الموقعة مع السودان في 12 يوليو 2001.

وكان الصندوق قد وقع مع السلطات المختصة لجمهورية السودان خلال عام 2001 مذكرة تفاهم حول تسوية المتأخرات المستحقة على جمهورية السودان، والتي اعتمدها مجلس المحافظين بموجب قراره رقم (7) لسنة 2001 الصادر في 2001/9/29. وكان السودان قد شرع ابتداء من أول يوليو 2001 في تنفيذ التسوية المدرجة في مذكرة التفاهم، والقاضية من بين عدة أمور بدفع أقساط شهرية بواقع 1.5 مليون دولار أمريكي، حيث قام بسداد قسطي شهري يوليو وأغسطس 2001، ولكنه توقف بعد ذلك عن تسديد التزاماته المالية وفقاً للتسوية المتفق عليها منذ شهر سبتمبر 2001 وانتهى العام 2002 دون أن يستأنفها.

كما يسعى الصندوق من خلال مضاعفة جهوده في دعم البرامج التصحيحية الكلية والهيكلية في الدول الأعضاء المقترضة الأخرى إلى مساعدة هذه الدول في تحسين وتقوية أوضاعها الاقتصادية، وهو الأمر الذي من شأنه أيضاً، تعزيز قدرتها على الاستمرار في الوفاء بالتزاماتها تجاهه.

النشاط الاستثماري

يعتبر النشاط الاستثماري للصندوق مكملاً لأنشطته الأخرى التي يلتزم بأدائها بحكم الأهداف والصلاحيات التي أوكلتها إليه اتفاقية إنشائه. ويهدف هذا النشاط إلى استغلال الموارد الذاتية التي تتجمع لدى الصندوق، سواء من رأسماله أو الاحتياطيات التي تتراكم لديه، لحين الحاجة إليها للقيام بعملياته الأخرى، بغرض تنميتها للحصول على دخل يساعد الصندوق على تغطية نفقاته وتعزيز احتياطاته، ومن ثم موارده الذاتية. ولتحقيق ذلك أرسى الصندوق معالم سياسة استثمارية تأخذ في الحسبان سلامة الاستثمارات المختارة وحرية تحويل العملة المستثمر فيها مع اختيار للأصول المستثمر فيها بما يتيح للصندوق تحويلها لنقد عند الحاجة. وبالقدر الذي تسمح به سياسته يسعى الصندوق لتحقيق أقصى عائد ممكن على الاستثمارات التي يقوم بها مع المحافظة على الحجم العام لمخاطر المحافظ الاستثمارية ضمن المستوى المقبول. وقد واصل الصندوق خلال عام 2002 نشاطه الاستثماري ملتزماً بالسياسة العامة التي حددها لنفسه وطورها خلال السنوات الماضية بما يتلاءم مع التغيرات في أوضاع الأسواق المالية العالمية وما اكتسبه من خبرة خلال الفترة السابقة.

ولعل أهم ما يميز عام 2002 هو استمرار حالة الركود في الاقتصاد العالمي وتدهور أسعار الأسهم في الأسواق المالية العالمية خاصة بعد ظهور حالات تلاعب في البيانات المالية لبعض الشركات الكبرى وإعلان بعض هذه الشركات إفلاسها وتدهور أوضاع شركات الطيران والاتصالات. واستمرت البنوك المركزية الرئيسية باتخاذ سياسات نقدية نشطة تمثلت في تخفيض أسعار الفائدة إلى مستويات قياسية وخصوصاً في ضوء تراجع مؤشرات التضخم سعياً نحو تحقيق انتعاش اقتصادي تتوفر له مقومات البقاء وتخفيفاً للآثار السالبة على النشاط الاقتصادي من الأوضاع الجيوسياسية بصفة عامة.

وقد حرص الصندوق لتحقيق أكبر قدر من الأمان، على التعامل مع المؤسسات المصرفية التي تتمتع بقدر جيد من التقييمات الائتمانية ويتابع بصفة مستمرة أوضاع تلك المؤسسات في ظل الظروف الاقتصادية غير المستقرة ودرءاً لأي مخاطر قد تنتج من خلال التعامل معها. كذلك حرص الصندوق على انتقاء الأدوات الاستثمارية عالية الجودة، وتوزيعها على الآجال التي تتناسب مع التدفقات النقدية للصندوق وتطور نشاطه. كما حرص على توزيع أموال المحفظة على استثمارات مقومة بوحدة حقوق السحب الخاصة والعملات المكونة لها، محافظاً في توزيعها بين العملات على الالتزام بنسب مكونات وحدة حقوق السحب الخاصة التزاماً شبه كامل وذلك لمواجهة تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية[1] وتحقيق عائد لا يتأثر كثيراً بتذبذبات أسعار الصرف والتقلبات في الأسواق المالية العالمية.

(1) كان سعر صرف و.ح.س.خ. مقابل العملات الأخرى كما في 31 ديسمبر 2002 كالآتي : 1.359524 للدولار الأمريكي، و0.843482 للجنيه الإسترليني، و1.295895 لليورو، و161.293902 للين الياباني و4.992840 لدرهم الإمارات. بينما كان سعر صرفه كما في 31 ديسمبر 2001 كالآتي: 1.256729 للدولار الأمريكي، و0.866471 للجنيه الإسترليني، و1.420033 لليورو، و164.945729 للين الياباني، و4.61534 لدرهم الإمارات.

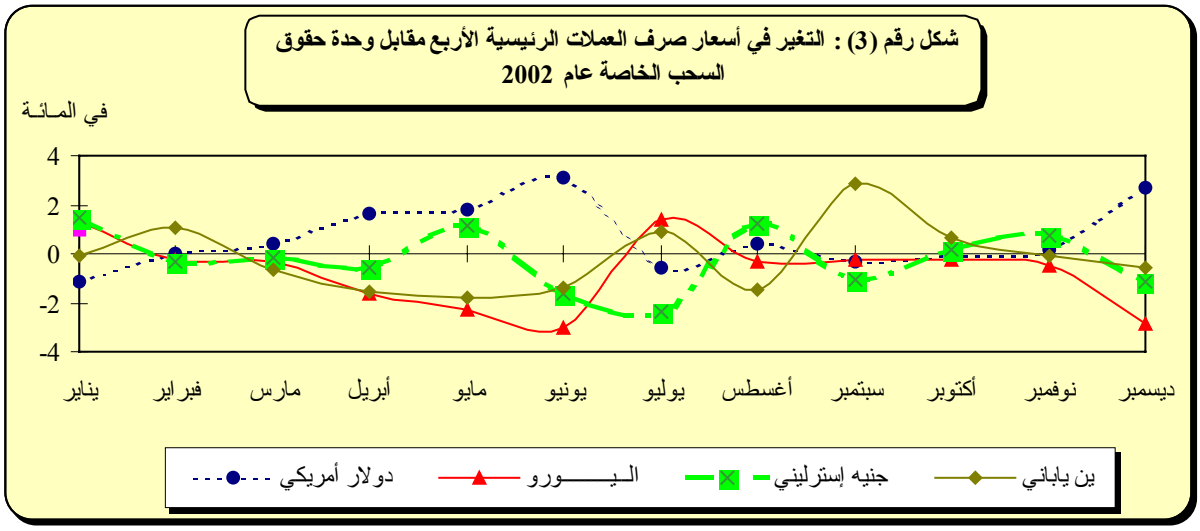

وفي ظل هذا المناخ الذي ساد الأسواق المالية العام الماضي ورغم الانخفاض الكبير في معدلات الفائدة خلال عام 2002 استطاعت محفظة الصندوق تحقيق عائد يعتبر جيداً في ظل التطورات الأخيرة، وتتكون محفظة الصندوق من قسمين القسم الأول محفظة أموال سائلة يديرها الصندوق داخلياً وتمثل نحو 50.7 في المائة من إجمالي المحفظة وحققت عائداً إجمالياً خلال العام بلغ نحو 3.63. أما القسم الثاني فيضم محافظ الاستثمار المدارة خارجياً من قبل مدراء محافظ خارجيين والتي تمثل نحو 49.3 في المائة من إجمالي المحفظة وقد بلغت نسبة العائد المحقق عليها خلال العام 3.67 في المائة.

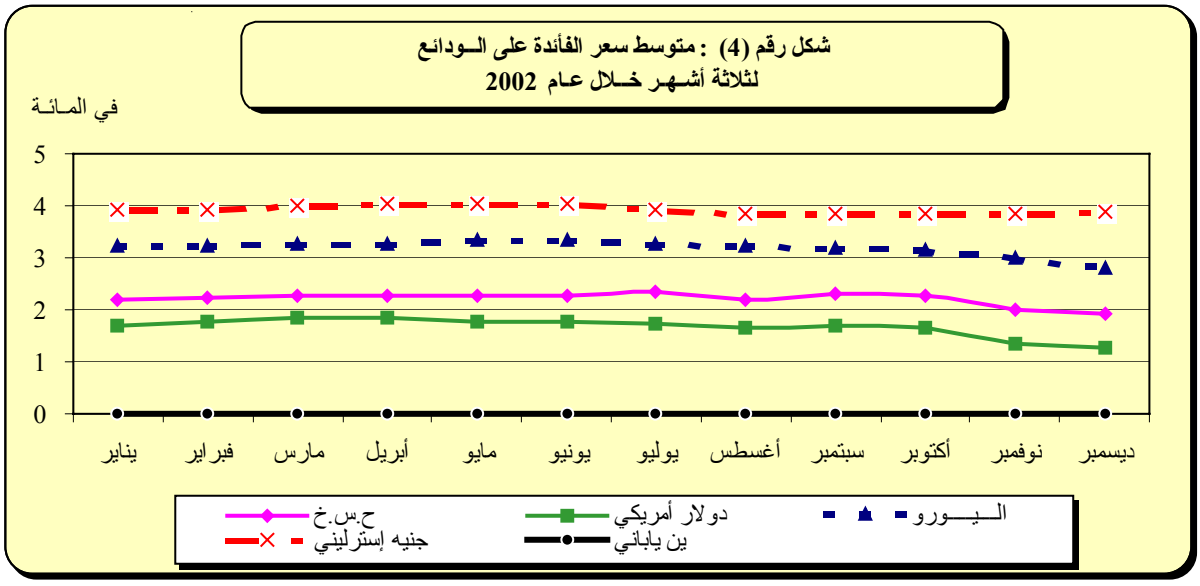

كذلك يشمل نشاط الصندوق الاستثماري بالإضافة إلى توظيف موارده الذاتية على إدارة جزء من أموال برنامج تمويل التجارة العربية، وصندوق تقاعد العاملين بالصندوق، والأموال المجمعة في الحساب الموحد للمنظمات العربية. وقد بلغ حجم الأموال المدارة نيابةً عن هذه الجهات ما يربو على 115 مليون دولار أمريكي كما في 31 ديسمبر 2002. بالإضافة إلى ذلك، يواصل الصندوق تطوير نشاطه في مجال قبول الودائع من المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، حيث شهد هذا النشاط توسعاً ملحوظاً خلال العام وارتفعت فيه قيمة هذه الودائع إلى نحو 972 مليون دولار أمريكي في نهاية عام 2002 بالمقارنة مع 749 مليون دولار في نهاية العام السابق.

وبالإضافة إلى ما سبق، فإنه وفي إطار التعاون مع المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، يقوم الصندوق بإعداد وإرسال التقارير الدورية إليها حول آخر التطورات في الأسواق المالية العالمية، كما يساهم بالتعاون مع مؤسسات الاستثمار الدولية في ترتيب الدورات التدريبية المتخصصة في الاستثمارات للعاملين في هذه المصارف والمؤسسات دورياً ضمن البرامج التدريبية لمعهد السياسات الاقتصادية التابع للصندوق.

نشاط الصندوق في مجال أسواق الأوراق المالية العربية

واصل الصندوق جهوده الرامية إلى تعزيز دور أسواق الأوراق المالية في حشد المدخرات المحلية والخارجية وتوجيهها إلى الاقتصادات العربية وذلك من خلال ثلاثة محاور متكاملة شملت تطوير قاعدة البيانات التي أنشأها، وإصدار النشرة الفصلية حول هذه الأسواق، والمشاركة في الملتقيات العلمية ذات الصلة بالموضوع.

ففيما يخص قاعدة بيانات أسواق الأوراق المالية العربية، فقد بدأ الصندوق منذ العاشر من يونيو 2002 بنشر بعض المؤشرات الأساسية حول الأسواق المالية المشاركة في قاعدة البيانات بصورة يومية على صفحته في شبكة الإنترنت. وتشمل هذه المؤشرات على وجه الخصوص رسملة البورصات المعنية، وحجم التداول فيها متمثلاً في عدد الأسهم المتداولة، وقيمتها وعدد الصفقات، وعدد الشركات المدرجة، هذا بالإضافة إلى مؤشر الصندوق حول أداء هذه الأسواق. وينشر الصندوق هذه المؤشرات بصورة يومية عن أسواق الأوراق المالية التسع المشاركة وهي بورصة عمان، وسوق البحرين للأوراق المالية، وبورصة بيروت، وبورصة القيم المنقولة بالدار البيضاء، والهيئة العامة لسوق المال بمصر، وسوق الكويت للأوراق المالية، وسوق مسقط للأوراق المالية، وسوق الأسهم السعودي، وأخيراً بورصة تونس.

ومن جانب آخر، فقد تم خلال العام انضمام ثلاث أسواق أوراق مالية عربية إلى قاعدة البيانات، وهي سوق الدوحة للأوراق المالية وسوق أبوظبي للأوراق المالية وسوق دبي المالي. ولتحقيق ذلك، وفر الصندوق لهذه الأسواق الأجهزة والبرمجيات اللازمة لإرسال البيانات حول أنشطتها إلى الصندوق، كما أوفد أحد الفنيين المختصين لتدريب المراسلين في هذه الأسواق على استخدام البرمجيات وعلى التعامل وفق المنهج المتبع في التعامل بين الصندوق وجميع أسواق الأوراق المالية العربية المشاركة في قاعدة البيانات.ويسعى الصندوق حالياً إلى توسيع قاعدة البيانات من خلال إضافة المزيد من البورصات المشاركة وكذلك تعميقها من خلال إدخال المزيد من المؤشرات مما سوف يساعد على إعطاء صورة أوضح للمستثمر العربي والأجنبي وبالتالي التعريف بفرص الاستثمار في الدول العربية.

وفيما يخص الجانب الثاني، قام الصندوق خلال عام 2002 بإصدار أربعة أعداد من النشرة الفصلية حول قاعدة بيانات أسواق الأوراق المالية العربية ليصل عدد النشرات الصادرة إلى اثنين وثلاثين عدداً. وتتناول هذه الأعداد التطورات في الأسواق التسع المشاركة في قاعدة البيانات بالإضافة إلى الأسواق الثلاثة المنضمة حديثاً. وقد أظهرت هذه الأعداد أن انضمام هذه الأسواق الثلاثة أدى إلى رفع عدد الشركات المدرجة في الأسواق في قاعدة البيانات ورفع رسملتها وأحجام التداول فيها بالإضافة إلى الأحجام النسبية لهذه الأسواق. فبالنسبة لعدد الشركات المدرجة في الأسواق المشاركة، فقد ارتفع بحوالي 8.25 في المائة ليصل إلى 1826 شركة، منها 24 شركة مدرجة في سوق أبوظبي للأوراق المالية و12 شركة في سوق دبي المالي و25 شركة مدرجة في سوق الدوحة للأوراق المالية. وبالنسبة لإجمالي رسملة هذه الأسواق، فقد ارتفع

بحوالي 37.2 في المائة بالمقارنة مع نهاية عام 2001، ليصل إلى حوالي 209 مليار دولار أمريكي. وتجدر الإشارة إلى أن رسملة سوق أبوظبي للأوراق المالية تبلغ 20.4 مليار دولار أمريكي، وتبلغ رسملة سوق دبي المالي 9.5 مليار دولار أمريكي وتبلغ رسملة سوق الدوحة للأوراق المالية 10.6 مليار دولار أمريكي. هذا، ويذكر أن عمليات دمج وشطب بعض الشركات أدت إلى انخفاض عدد الشركات المدرجة في كل من الأردن، والبحرين، والسعودية، ولبنان في حين ارتفع عدد الشركات المدرجة في كل من الكويت وتونس وعمان. أما في المغرب، فقد بقي عدد الشركات المدرجة كما كان عليه في عام 2001، أي 55 شركة. ويلاحظ أن الانخفاض في عدد الشركات المدرجة في سوق الأسهم السعودي نجم عن دمج شركات الكهرباء في شركة واحدة.

وبالنسبة للأحجام النسبية للأسواق المشاركة، فقد أدى انضمام الأسواق الجديدة إلى قاعدة البيانات إلى تغيرات واسعة فيها، أهمها انخفاض النسبة التي يشكلها سوق الأسهم السعودي من 48 في المائة إلى 35.8 في المائة، وسوق الكويت للأوراق المالية من 17.5 في المائة إلى 16.8 في المائة، وسوق المال بمصر من 16 في المائة إلى 12.6 في المائة واحتلال الأسواق الجديدة الترتيب الرابع إلى السادس كالتالي : سوق أبوظبي للأوراق المالية 9.8 في المائة، وسوق الدوحة للأوراق المالية 5.1 في المائة وسوق دبي المالي 4.5 في المائة. وفي حالة تجميع رسملة سوقي أبوظبي ودبي تحتل دولة الإمارات العربية المتحدة الترتيب الثالث بنسبة 14.3 في المائة. أما فيما يخص أداء هذه الأسواق، فقد أظهر العدد الأخير من النشرة أن المؤشر المركب للصندوق سجل زيادة نسبتها 0.6 في المائة خلال عام 2002 بالمقارنة مع انخفاض بمقدار 1.1 في المائة خلال عام 2001 مما يعكس التطورات الإيجابية التي حققتها معظم هذه الأسواق على الرغم من التفاوت في الأداء، حيث انخفض مؤشر الصندوق الخاص ببورصة الأوراق المالية بتونس بنسبة 6.2 في المائة، وببورصة عمان بنسبة 5 في المائة، وأخيراً ببورصة القيم المنقولة بالدار البيضاء بنسبة 0.2 في المائة في حين أنه ارتفع بالنسبة لبقية الأسواق المشاركة.

أما فيما يخص الأسواق التي حققت نتائج طيبة، فقد تصدر سوق الدوحة للأوراق المالية هذه القائمة بنسبة 35.3 في المائة، يليه سوق مسقط للأوراق المالية بنسبة 31 في المائة ثم سوق دبي المالي بنسبة 20.9 في المائة، ثم سوق الكويت للأوراق المالية بنسبة 17.9 في المائة، ثم سوق البحرين للأوراق المالية بنسبة 14.3 في المائة يليه سوق أبوظبي للأوراق المالية بنسبة 7.2 في المائة ثم بورصة لبنان بنسبة 5.5 في المائة، ثم سوق الأسهم السعودي بنسبة 2.5 في المائة وأخيراً، الهيئة العامة لسوق المال بمصر بنسبة 0.7 في المائة. ويعكس هذا الأداء التطورات في إجمالي أحجام التداول الذي ارتفع بنسبة 53.2 في المائة ليصل إلى 65.4 مليار دولار أمريكي. ويلاحظ أن سوق الأسهم السعودي وسوق الكويت للأوراق المالية يهيمنان على حجم التداول إذ ارتفع التداول فيهما بنسبة 115.2 في المائة و138.8 في المائة على التوالي خلال عام 2002 مما أدى إلى زيادة نسبتهما إلى إجمالي التداول من 79.5 في المائة في عام 2001 إلى 86 في المائة في عام 2002. أما إجمالي عدد الأسهم المتداولة، فقد ارتفع بنسبة 95.9 في المائة مقارنة مع عام 2001 ليصل إلى حوالي 46.1 مليار سهم في حين يمثل سوق الكويت للأوراق المالية 91.5 في المائة من إجمالي هذه الأسهم المتداولة.

وفيما يخص الجانب الثالث، وهو المشاركة في الملتقيات العلمية ذات الصلة بالموضوع، فإن الصندوق يسعى من وراء هذه المشاركة إلى تعزيز الروابط مع الهيئات الإقليمية والدولية العاملة في مجال أسواق الأوراق المالية وبالتالي تطوير أسواق الأوراق المالية العربية. وفي هذا الإطار شارك الصندوق في مطلع العام في مؤتمر عُقد في مدينة أبوظبي في دولة الإمارات العربية المتحدة حول مستقبل الأسواق الخليجية العربية في ظل العولمة. وقد قدم الصندوق في ذلك المؤتمر دراسة حول "المعالجة التشريعية والأنظمة المتعلقة بالأسواق المالية العربية وتحسين الشفافية".

نشاط التدريب

عقد معهد السياسات الاقتصادية في عام 2002 عشر دورات تدريبية شملت الأسواق المالية والأدوات الجديدة والأثر الاقتصادي الكلي للميزانية والممارسات الحديثة في الرقابة على المصارف وسياسات وعمليات أسعار الصرف والبرمجة المالية وسياسة وإدارة النظم الضريبية والإحصاءات النقدية والمالية والرقابة المجمعة على المصارف، وإحصاءات ميزان المدفوعات وسياسات القطاع العام والنمو الاقتصادي، وبالإضافة إلى ذلك، نظم المعهد ندوة لكبار المسؤولين حول نظم وسياسات أسعار الصرف.

وبذلك ارتفع عدد الدورات التدريبية وحلقات العمل التي قدمها الصندوق منذ بداية نشاطه في هذا المجال وحتى نهاية عام 2002 إلى 98 دورة و8 حلقات عمل، ولقد استفاد من هذه الدورات والحلقات 3241 من الكوادر العربية. ونقدم فيما يلي نبذة مختصرة عن هذه النشاطات.

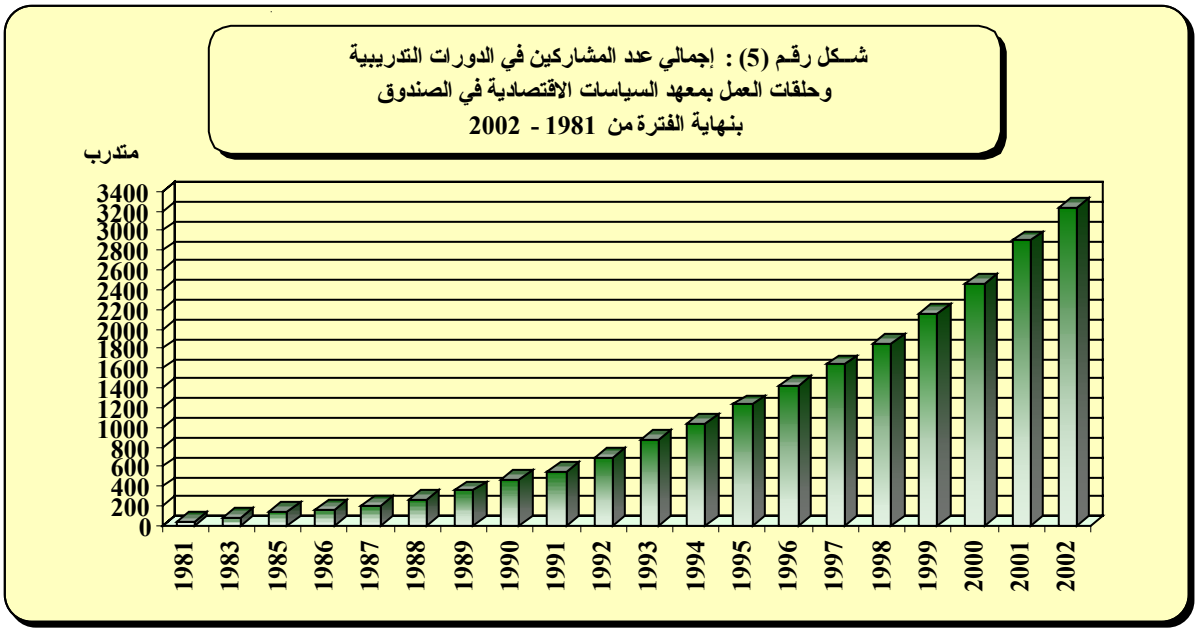

دورة ترابط الأسواق المالية والأدوات المالية الجديدة

نظم معهد السياسات الاقتصادية هذه الدورة بالتعاون مع معهد صندوق النقد الدولي ضمن برنامجهما الإقليمي المشترك لعام 2002 وبالتعاون مع مصرف لبنان في بيروت خلال الفترة 14 – 2002/1/25. وهدفت الدورة إلى استعراض طبيعة التوسط المالي، ودور الأسواق المالية في توزيع الموارد وحاجتها إلى آلية تنظيمية لتطوير الإطارات المحفزة والمناسبة لها. وقد شارك في الدورة 38 مشاركاً من 18 دولة عربية.

دورة الأثر الاقتصادي الكلي للميزانية

نظم معهد السياسات الاقتصادية هذه الدورة بالتعاون مع معهد صندوق النقد الدولي في مقره بصندوق النقد العربي في أبوظبي خلال الفترة 3 – 2002/2/14. وقد هدفت الدورة الى تقديم عرض موسع لأهم القضايا المتعلقة بمالية الحكومة وبأثر السياسة المالية على الاقتصاد الكلي. كما استعرضت الدورة حسابات مالية الحكومة وتضمنت تحليلاً لعدد من القضايا المتعلقة بالإيرادات والإنفاق وتمويل عجز الموازنة. وقد شارك في هذه الدورة 37 مشاركاً من 19 دولة عربية.

دورة الممارسات الحديثة في الرقابة على المصارف

نظم معهد السياسات الاقتصادية هذه الدورة بمقره في صندوق النقد العربي في أبوظبي بالتعاون مع بنك التسويات الدولي خلال الفترة 3– 2002/3/6. وهدفت الدورة إلى استعراض الأساليب والتطورات والممارسات الحديثة في الرقابة على المؤسسات المالية والمستجدات الرقابية على صعيد تبييض الأموال. وقد شارك في الدورة 38 مشاركاً من 19 دولة عربية.

دورة سياسات وعمليات أسعار الصرف

نظم معهد السياسات الاقتصادية الاقتصادية هذه الدورة بالتعاون مع معهد صندوق النقد الدولي بمقره في أبوظبي خلال الفترة 3/31 – 2002/4/4. وهدفت الدورة إلى تمكين المشاركين من التعرف على أكبر قدر ممكن من تفاصيل سياسات أسعار الصرف وعملياتها. وقد تم استعراض هذه القضايا في إطار احتياجات الدول النامية خاصة تلك التي تقوم على تنفيذ إصلاحات اقتصادية. وقد شارك في الدورة 34 مشاركاً من 17 دولة عربية.

دورة البرمجة المالية والسياسات الاقتصادية الكلية

نظم معهد السياسات الاقتصادية هذه الدورة بالتعاون مع معهد صندوق النقد الدولي بمقره في أبوظبي خلال الفترة من 4/28-2002/5/9. وهدفت الدورة إلى تمكين المشاركين، ضمن دراسة حالة تطبيقية، من اختيار سياسات استقرار وإصلاح هيكلي في إطار وضع برنامج مالي متكامل، وتحليل أثر هذه الخيارات على التوازنات الداخلية والخارجية على أهداف النمو والاستقرار. وقد شارك في هذه الدورة 36 مشاركاً من 16 دولة عربية.

دورة سياسة وإدارة النظم الضريبية

نظم معهد السياسات الاقتصادية هذه الدورة بالتعاون مع معهد صندوق النقد الدولي بمقره في أبوظبي خلال الفترة 5/28 – 2002/6/6. وهدفت الدورة إلى تلبية المتطلبات الفنية للمهام المتزايدة للمسؤولين في المستويات المتوسطة والعليا في مجال السياسات الضريبية وإدارة نظم الضرائب. وقد شارك في هذه الدورة 30 مشاركاً من 16 دولة عربية.

دورة الإحصاءات النقدية والمصرفية

نظم معهد السياسات الاقتصادية هذه الدورة بالتعاون مع معهد صندوق النقد الدولي بمقره في أبوظبي خلال الفترة 1 – 2002/9/19. وهدفت الدورة إلى استعراض قواعد وأساليب تجميع وإعداد البيانات وعرضها حسب المنهجية المتبعة في آخر دليل للإحصاءات النقدية والمصرفية المعتمد دولياً، بالإضافة إلى المستجدات في هذا المجال في ضوء الانفتاح والتطورات المالية العالمية. وقد شارك في هذه الدورة 35 مشاركاً من 20 دولة عربية.

دورة الرقابة المجمعة على المصارف

نظم معهد السياسات الاقتصادية هذه الدورة بالتعاون مع معهد صندوق النقد الدولي بمقره في أبوظبي خلال الفترة 6 – 2002/10/10. وهدفت الدورة إلى استعراض القضايا التي تتعلق بالرقابة الفعّالة على المصارف وشركاتها ذات العلاقة المالية وغير المالية. كما بحثت الدورة قضايا الشفافية في هيكلية المصارف وعلاقاتها مع الهيئات التنظيمية والرقابية الأخرى. وقد شارك في هذه الدورة 31 مشاركاً من 16 دولة عربية.

دورة إحصاءات ميزان المدفوعات

نظم معهد السياسات الاقتصادية هذه الدورة معهد صندوق النقد الدولي بمقره في أبوظبي خلال الفترة 14– 2002/10/31. وهدفت الدورة إلى دراسة المفاهيم والمكونات الرئيسة لميزان المدفوعات وقواعد القيد والتصنيف وفقاً لمنهجية دليل ميزان المدفوعات الصادر عن صندوق النقد الدولي. وقد شارك في هذه الدورة 30 مشاركاً من 19 دولة عربية.

دورة سياسات القطاع العام والنمو الاقتصادي

نظم معهد السياسات الاقتصادية هذه الدورة بالتعاون مع معهد صندوق النقد الدولي بمقره في أبوظبي خلال الفترة 9 – 2002/12/12. وهدفت الدورة إلى عرض سياسات القطاع العام وعلاقتها بالنمو والرفاهية ودور الحكومات الإنمائي خصوصاً في ظل الانفتاح الاقتصادي والعولمة المتزايدة إضافة إلى الإصلاحات الهيكلية وأثرها على النمو الاقتصادي. وقد شارك في هذه الدورة 34 مشاركاً من 17 دولة عربية.

ندوة كبار المسؤولين حول "نظم وسياسات أسعار الصرف"

نظم معهد السياسات الاقتصادية هذه الندوة بالتعاون مع معهد صندوق النقد الدولي في أبوظبي خلال يومي 16 و 2002/12/17. وقد ناقشت الندوة ست أوراق أعدها وقدمها خبراء بارزون عرب وأجانب حول: "اختيار نظم

أسعار الصرف"، و"عملة مشتركة لدول مجلس التعاون"، و"أسعار الصرف في المكسيك"، و"سياسة أسعار الصرف في الهند"، و"أسعار الصرف في مصر"، و"أسعار الصرف في المغرب". وقد شارك في هذه الندوة 40 من محافظي البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية ونوابهم وكبار المسؤولين في البنوك المركزية العربية وغير العربية والمؤسسات الدولية.

نشاط الصندوق في مجال المعونة الفنية

كثف الصندوق خلال عام 2002 نشاطه في مجال المعونة الفنية استجابة لاحتياجات دوله الأعضاء وانطلاقاً من قناعته بأهمية هذه المعونة الفنية في تمكين هذه الدول من اتخاذ الإصلاحات اللازمة وتطوير قدراتها الفنية وتطبيق المعايير والنظم الدولية الحديثة. وقد شملت المعونة الفنية التي قدمها الصندوق خلال العام مجالات الرقابة المصرفية وإحصاءات ميزان المدفوعات وإعداد الرؤية المستقبلية لمسار الاقتصاد وتطوير النظم المعلوماتية ومجال الإصلاحات المترتبة على العضوية في منظمة التجارة العالمية والسعي للانضمام إليها.

وقد أعد الصندوق دراسة استهدفت تقييم تجربته في هذا المجال ووضع القواعد التي ستحكم هذا النشاط خلال المرحلة القادمة. وقد أشارت الدراسة إلى أن الصندوق أدرك منذ بداية عمله أهمية المعونة الفنية فأولاها الاهتمام اللازم استناداً إلى ما نصت عليه اتفاقية إنشائه حيث وضع في عام 1979 الإطار العام الذي يتحرك به في هذا المجال. وقد لاحظت اللجنة أنه منذ البرنامج الأول الذي تم وضعه للمعونة الفنية في عام 1980، فقد توسع نشاط الصندوق في هذا المجال وتعددت أشكال المعونة الفنية التي يقدمها وتوسع نطاقها ورقعة الدول الأعضاء المستفيدة منها مما أدى إلى ارتفاع حجمها بصورة ملحوظة.

فقد اتسع نطاق هذه المعونة ليشمل التدريب بصورته الموسعة التي يعكسها نشاط معهد السياسات الاقتصادية، والمعونة الفنية التي يقدمها الصندوق لأسواق الأوراق المالية، والمشورة الفنية التي يقدمها في إطار بعثاته على المستويين الكلي للاقتصاد والمستوى القطاعي وذلك للمساعدة في تصميم برامج الإصلاح على هذين المستويين أو لوضع الرؤية المستقبلية للاقتصاد. كما اتسع نطاق المعونة من جانب آخر، لتشمل مجالات نظم الحاسوب والأنظمة المعلوماتية الخاصة بإدارة البنوك المركزية بالإضافة إلى المنحة المرتبطة بتسهيل التصحيح الهيكلي. وأخيراً، فإنه وبالنسبة للخبراء الخارجيين، فقد اتسع نطاق المعونة التي يوفرها الصندوق ليشمل توفير خدمات هؤلاء الخبراء في إطار بعثات الصندوق ومن خلال انتدابهم للعمل في الدول الأعضاء لإعداد الدراسات ووضع الأدلة وتصميم البرامج وتوفير التدريب المتخصص.

وارتفع في ضوء ذلك حجم المعونة الفنية التي يقدمها الصندوق للدول الأعضاء إلى قرابة ثمانية أضعاف خلال الفترة من عام 1987 إلى 2001. فقد بلغ حجم المعونة في عام 1987 حوالي 84 ألف د.ع.ح.، أي ما يعادل 336 ألف دولار أمريكي ثم ارتفع ليبلغ 653 ألف د.ع.ح.، أي ما يعادل 2.6 مليون دولار أمريكي عام 2001. وخلال تلك الفترة، شكلت المصروفات على التدريب الجزء الأكبر من المعونة الفنية، حيث بلغت نسبتها إلى مجمل المصروفات قرابة 78 في المائة سنوياً في المتوسط. ولقد ارتفعت النفقات على المعونة الفنية بشكل كبير في السنوات الثلاث الأخيرة، أي خلال الفترة من عام 1999 إلى عام 2001، الأمر الذي يعود أساساً إلى أمرين، أولهما أحجام منحة المعونة الفنية المرتبطة بتسهيل

التصحيح الهيكلي، والثاني أحجام الأشكال الأخرى من المعونة الفنية المباشرة. فبالنسبة لمنحة المعونة الفنية المرتبطة بالتسهيل، فقد بلغ مجمل قيمة ما قدمه الصندوق منها 49 في المائة من مجمل المصروفات على المعونة الفنية عام 1999 ثم ارتفع باضطراد ليصل إلى 56 في المائة عام 2001. وبالنسبة للأشكال الأخرى من المعونة الفنية المباشرة، فقد ارتفعت قيمة ما قدمه الصندوق منها خلال عام 2001 إلى أكثر من خمسة أضعاف لتبلغ 122 ألف د.ع.ح. ومما تجدر الإشارة إليه، أن هذه الأرقام لا تتضمن التكاليف المباشرة للعاملين في المعهد وفي الدوائر المساندة والمصاريف الإدارية الأخرى.هذا، وقد وافق مجلس المديرين التنفيذيين على الدراسة واعتمد القواعد الواردة فيها المنظمة للمعونة الفنية.

وقد قدم الصندوق خلال العام معونة فنية للمساعدة في تطوير الرقابة المصرفية في البنك المركزي السوري حيث تم إيفاد أحد الخبراء لإدارة دورة تدريبية متخصصة لتعريف العاملين في المصرف في هذا المجال بالمعايير الرقابية الرئيسية والتطورات الحديثة بشأنها. وقد شملت هذه المعايير ترخيص المصارف، وتصنيف التسهيلات الائتمانية، وتقييم التركزات الكبيرة، ومركزية المخاطر، واحتساب كفاية رؤوس أموال المصارف، وتقييم السيولة، وتقييم أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.

واستجابة لطلب مؤسسة نقد البحرين المساعدة في مجال إعداد وتحليل بيانات ميزان المدفوعات وفق المعايير الدولية الحديثة، أوفد الصندوق أحد الخبراء العالميين في هذا المجال حيث شملت مهمته مراجعة الأساليب المتبعة حالياً لإعداد هذه البيانات وتحديثها ووضع أسس جمع البيانات المتعلقة بأنشطة الضمان الاجتماعي، وشركات التأمين، والسفر، والمصارف الإسلامية، والوسطاء الماليين لأغراض ميزان المدفوعات وتقديم التدريب اللازم للقائمين على هذا النشاط في المؤسسة.

كذلك، فإنه واستجابة لطلب السلطات النقدية اليمنية الحصول على معونة فنية في مجال الاستثمار، فقد أوفد الصندوق أحد فنييه إلى البنك المركزي من أجل دراسة وتقييم سبل تطوير استثمار الاحتياطيات الخارجية. وقد تم تقديم تقرير للبنك المركزي بهذه الخصوص.

ومن ناحية أخرى، فإنه واستجابة لطلب السلطة القطرية الحصول على مساعدة فنية من أجل وضع الرؤية الاقتصادية والاجتماعية المستقبلية لدولة قطر خلال الفترة من 2004 إلى 2024، أوفد الصندوق بعثة لدراسة الاحتياجات الفنية المطلوبة. وقد أجرت البعثة عدة مقابلات مع المسؤولين في الأمانة العامة لمجلس التخطيط ومصرف قطر المركزي ووزارة المالية القطرية، وتباحثت معهم بشأن تحديد مجالات المعونة الفنية المرغوبة، ولاسيما تقديم المساعدة الفنية لوضع نموذج قياسي للاقتصاد الكلي لدولة قطر بما يسمح بإعداد التحليلات الاقتصادية والتنبؤ بنمو الناتج المحلي الإجمالي وعدد من المتغيرات الاقتصادية الأخرى.

كذلك، فإنه واستجابة لطلب الحكومة الكويتية الحصول على معونة فنية من أجل تعظيم استفادتها من عضويتها في منظمة التجارة العالمية، أوفد الصندوق بعثة ثانية إليها خلال شهر أكتوبر 2002، وذلك بعد زيارة البعثة الاستطلاعية الأولى التي تمت عام 2001. وقد ضمت البعثة الموسعة الثانية في عضويتها خبريين خارجيين لديهما خبرة عملية في قيادة المفاوضات التجارية مع منظمة التجارة العالمية ضمن وفد دولهما. ولقد تقدمت البعثة بمقترحات محددة لوضع هيكل ومهام المؤسسات المعنية بإدارة السياسة التجارية لدولة الكويت مع منظمة التجارة العالمية، ووضع مقومات التنسيق فيما بينها وتنفيذ برنامج التدريب اللازم لدعم هذه المؤسسات بالكوادر اللازمة، خاصة في ضوء الاستعدادات الكويتية للمشاركة في جولة الدوحة للمفاوضات التجارية التي بدأت في مطلع عام 2002 ومن المتوقع أن تختتم عام 2005.

وبالإضافة إلى ما سبق، فقد أوفد الصندوق بعثة استطلاعية إلى اليمن خلال شهر سبتمبر 2002 استجابة لطلب الحكومة اليمنية الحصول على معونة فنية من أجل تحديد السياسات والإجراءات التي يتعين تنفيذها للانضمام لمنظمة التجارة العالمية وتنفيذ الإصلاحات اللازمة للتكيف مع البيئة الجديدة وتعظيم الاستفادة من هذه المعونة. وتجدر الإشارة إلى أن مراحل الانضمام لأغراض تحديد المساعدات الفنية المناسبة تنقسم إلى أربع مراحل رئيسية، هي: المرحلة الأولى تتعلق بإعداد وعرض مذكرة عن السياسة والنظم التجارية في البلد الذي يطلب الانضمام، ثم في المرحلة الثانية، تقوم الدول الأعضاء بتوجيه استفسارات وطرح أسئلة إضافية على المذكرة عن السياسة التجارية، وتتعلق المرحلة الثالثة بإجراء مفاوضات ثنائية. بين الدولة المرشحة للانضمام والدول الأعضاء في المنظمة، وخاصة منها الدول الشريكة التجارية الرئيسية في التجارة العالمية، وذلك لتحديد التنازلات والالتزامات التي ستتعهد بها الدولة المرشحة للانضمام (مثل تخفيض وتثبيت التعرفة الجمركية وإلغاء القيود غير الجمركية، والتزامات بتخفيض الدعم للزراعة، والتزامات بفتح قطاعات خدمات محدودة). وأما المرحلة الرابعة والأخيرة، فتتعلق بتحديد جداول الالتزامات في صيغتها النهائية لتصبح مرفقات لبروتوكول الانضمام، والتي تصبح نافذة المفعول بعد (30) يوماً من تاريخ توقيع هذا البروتوكول. وتحتاج كل من هذه المراحل إلى المساعدات الفنية وبناء القدرات لإدارة عملية الانضمام، وتنفيذ اتفاقيات منظمة التجارة العالمية. وفي هذا الصدد، فقد انتهت اليمن من مرحلتها الأولى، وهي إعداد مذكرة السياسة التجارية في اليمن، والتي تم تقديمها للمنظمة في نوفمبر 2002. وبدأت اليمن العمل في إطار المرحلة الثانية من مراحل الانضمام.

وأخيراً، شهد عام 2002 إنجاز المشروع الذي بدأ العمل به في مطلع عام 2001 وتم خلاله تقديم المعونة الفنية لمصرف سورية المركزي من أجل تطوير نظم المعلوماتية لمديرية العلاقات الخارجية في المصرف. وضمن هذا المشروع، قام خبراء المعلوماتية في الصندوق بالإشراف على أعمال نواة فريق تطوير من المصرف لتفعيل عمليات هذه المديرية وذلك بهدف توفير معلومات مركزية دقيقة وشاملة بصورة يومية لوضع القطع الأجنبي والتدفقات النقدية. وقد اشتمل المشروع

علـى عـدة وظـائف وهـي تسـجيل العملـيات، وعملـيات القطـع الأجنبـي، والكفـالات، والاعـتمادات المسـتندية، والشـيكات والحـوالات، والـتدفقات الـنقدية. وفـي إطـار المشـروع تم تقديم دورة مكثفة لأعضاء الفرق المختلفة المعنية لتأهيلهم وتمكينهم من التعامل مع أحدث الآليات.

نشاط الصندوق في مجال مجلس محافظي المصارف المركزية

يتولى الصندوق أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية. ومن خلال هذا الدور، تابع الصندوق القيام بمسؤولياته في إعداد الدراسات والتقارير التي تتطلبها أعمال المجلس، إلى جانب وثائق الاجتماعات الدورية التي ينظمها الصندوق للمجلس ومكتبه الدائم. كما يتولى الصندوق كذلك الأمانة الفنية لاجتماعات لجنة الرقابة المصرفية العربية، المنبثقة عن المجلس والمكوّنة من مدراء الرقابة على المصارف في الدول العربية.

وفي هذا الإطار، قام الصندوق بالإعداد لاجتماع المكتب الدائم للمجلس الذي عُقد بمقر الصندوق في 23 يونيو 2002، كما تولى مهام الإعداد الفني والإداري لاجتماعات الدورة السادسة والعشرين للمجلس التي عُقدت في المنامة بمملكة البحرين بتاريخ 7 سبتمبر 2002. وقدم الصندوق من خلال هذه الدورة الصيغة الأولية للتقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2002. كما تضمن جدول أعمال هذه الدورة، مناقشة الورقة التي أعدّها الصندوق حول "أنظمة المدفوعات ودور السلطات النقدية ومقومات التعاون الإقليمي في الدول العربية"، بالإضافة إلى مناقشة المذكرة التي أعدّها الصندوق حول "التعاون والتنسيق بين الدول العربية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الأنشطة غير المشروعة". كذلك، فإنه وفي مجال تبادل التجارب والخبرات بين المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، اشتمل جدول الأعمال مناقشة الورقة التي قدّمها معالي محافظ البنك المركزي المصري حول "تطورات السياسة النقدية في جمهورية مصر العربية والتوجهات المستقبلية".

وناقشت الدورة بجانب ذلك توصيات الاجتماع الحادي عشر للجنة الرقابة المصرفية حيث وافق المجلس على الورقة التي أعدتها اللجنة حول "العمليات المصرفية الإلكترونية والإطار الإشرافي"، وما تضمّنته من توصيات واعتمد ملاحظات المكتب الدائم بشأنها. كما ناقش المجلس القضايا المقترح إدراجها ضمن الخطاب العربي الموحد في الاجتماعات السنوية المشتركة لصندوق النقد والبنك الدوليين. وشملت القرارات الصادرة عن المجلس في دورته هذه دعوة الصندوق لعقد ندوة حول "أنظمة المدفوعات والتسوية في الدول العربية" بغرض بحث أفضل السُبل لقيام تعاون إقليمي عربي في هذا الشأن وذلك بالتنسيق مع المؤسسات الدولية ذات العلاقة.

ومن جانب آخر، وفي إطار مساعيه لمناقشة القضايا والمستجدات الدولية، فقد نظم الصندوق على هامش اجتماعات الدورة السادسة والعشرين للمجلس في المنامة، ندوة حول **"التوجهات الدولية والإجراءات والجهود العربية لمكافحة غسل الأموال"**. وقد شارك في هذه الندوة بالإضافة إلى محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، ممثلين لدى مجموعة العمل الدولية لمكافحة غسل الأموال (FATF). كذلك حضر هذه الندوة ممثلون عن صندوق النقد والبنك الدوليين واتحاد المصارف العربية. وقد قدم الصندوق في هذه الندوة ورقة حول الجهود والإجراءات التشريعية والمؤسسية المتخذة

في الدول العربية في هذا الصدد التي أظهرت الحرص الذي أبدته معظم الدول العربية على تبني الإجراءات الكفيلة بتعزيز قدرتها على مكافحة هذه العمليات والحد من احتمال انتشارها، وذلك بما يتماشى مع التوصيات والمبادئ الدولية.

وفي إطار مسؤولياته كأمانة فنية للجنة الرقابة المصرفية، نظم الصندوق الاجتماع الثاني عشر للجنة الرقابة المصرفية خلال الفترة 22-23 ديسمبر 2002. وقد تضمّن جدول أعمال هذا الاجتماع استعراض أهم التطورات الحديثة في مجال الرقابة في الدول العربية خلال عام 2002، ومناقشة الورقتين اللتين أعدهما فريق العمل المنبثق عن اللجنة حول موضوع "الإدارة السليمة للمؤسسات المالية" و "دور السلطات النقدية في مكافحة غسل الأموال" واتخذت التوصيات المناسبة بشأنهما، ويأتي ذلك في إطار جهود اللجنة لمناقشة موضوع أو اثنين من أساليب الرقابة المصرفية في كل اجتماع لها سعياً للتوصل إلى اتفاق حول هذه المواضيع، ليتم الاسترشاد بها حسب التشريعات المرعية في كل من الدول العربية. هذا، وقد حضر هذا الاجتماع ممثلين عن لجنة بازل للرقابة المصرفية قدموا أوراق عمل حول المواضيع المطروحة. كما شارك في الاجتماع ممثل اتحاد المصارف العربية بصفة مراقب.

التعاون مع المنظمات العربية والإقليمية والدولية

تابع الصندوق خلال عام 2002 جهوده لتدعيم وتطوير روابط التعاون والتنسيق مع منظمات العمل العربي المشترك ومع المنظمات الإقليمية والدولية التي تجمعه بها اهتمامات مشتركة، وذلك بالصورة التي تخدم مصالح دوله الأعضاء وتساعده على بلوغ أهدافه بالوجه المطلوب. وفيما يلي عرضاً موجزاً لأبرز الأنشطة التي قام بها الصندوق في هذا المجال خلال العام.

التقرير الاقتصادي العربي الموحد

يعتبر التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الذي أصبح أحد المراجع الهامة للتطورات الاقتصادية في الدول العربية، نموذجاً للتعاون المثمر والبناء بين الصندوق ومؤسسات العمل العربي المشترك الأخرى المشاركة في إعداده وهي الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، والأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول. وفي إطار هذا الجهد المشترك تقوم كل من هذه الجهات الأربع بإعداد الفصول المناطة بها وفق التصور المتفق عليه لتقرير كل عام. وبالإضافة إلى إعداد الفصول المناطة به، يضطلع الصندوق بمهام تحرير التقرير وإخراجه وإصداره وذلك منذ بداية صدور التقرير في عام 1980.

وفي سبيل إنجاز التقرير الصادر هذا العام أرسل الصندوق الاستبيانات الإحصائية الخاصة بالتقرير إلى الدول الأعضاء للحصول على المعلومات والبيانات الموثوقة من مصادرها الوطنية. كما استضاف الصندوق بمقره اجتماعين حضرهما ممثلو الجهات المشاركة في إعداد التقرير. عقد الاجتماع الأول الذي عُني بتنسيق الإحصاءات المستخدمة في التقرير خلال الفترة 29/4-2002/5/1. أما الاجتماع الثاني والذي تضمنت أعماله مراجعة ومناقشة المسودات الأولية لفصول التقرير وأجزائه، فقد عقد خلال الفترة 23-2002/6/27.

وأعقب ذلك قيام الصندوق بتحرير النسخة الأولية "محدودة التداول" من التقرير في نهاية يوليو 2002 وإرسالها إلى الجهات المعنية في الدول الأعضاء لإبداء ملاحظاتها حولها. وفي ضوء تلك الملاحظات قام الصندوق بإعداد وتحرير النسخة النهائية من التقرير قبل نهاية العام وإرسالها للطباعة والتوزيع.

الندوة السنوية المشتركة

عُقدت خلال الفترة 2-3 نوفمبر 2002 الندوة السنوية المشتركة الرابعة عشر التي ينظمها الصندوق بالاشتراك مع الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، وبالتعاون الفني مع صندوق النقد والبنك الدوليين. وقد ناقشت ندوة هذا العام قضايا "سوق العمل ومشاكل البطالة في البلدان العربية"، حيث تم استعراض خمس أوراق عمل تركزّت بصورة رئيسية حول تحديات أسواق العمل والبطالة وعلاقتها بالنمو الاقتصادي، والإصلاحات المطلوبة، بالإضافة إلى التعرّض إلى دور التجارة

في خلق فرص العمل. وقد شارك في مداولات هذه الندوة نخبة من الاقتصاديين والمسؤولين المهتمين بمشكلة البطالة في الوطن العربي.

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

شارك الصندوق في اجتماعات الدورة العادية السبعين للمجلس الاقتصادي والاجتماعي التي عقدت في القاهرة خلال الفترة 9-12 سبتمبر 2002 حيث تمت مناقشة المواضيع المدرجة على جدول الأعمال ومنها وضع منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وما يتعلق بها من مواضيع كقواعد المنشأ التفصيلية للسلع العربية، واللائحة الإجرائية لفض المنازعات، وتحرير تجارة الخدمات، والاتحاد الجمركي العربي، والقواعد العربية الموحدة للمنافسة ومراقبة الاحتكارات، واتفاقيات منع الازدواج الضريبي. كما تم مناقشة تقرير وتوصيات الاجتماع السادس والعشرين لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، والتقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2002، وتقرير وتوصيات لجنة المنظمات للتنسيق والمتابعة المعنية بشؤون المنظمات العربية المتخصصة المشمولة بالحساب الموحد الذي يتولى الصندوق إدارته منذ عام 1990 بتكليف من المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

منظمات عربية وإقليمية أخرى

حرص الصندوق خلال عام 2002 على المشاركة في اللقاءات الإقليمية المخصصة لبحث قضايا وموضوعات ترتبط بمجالات عمله وبمصالح واهتمامات دولة الأعضاء. وفي هذا الصدد، شارك الصندوق في الندوة التي نظمتها إدارة البحوث والدراسات بديوان ولي عهد أبوظبي حول "أولويات ومحددات تطوير الطاقة في منطقة الخليج". كما شارك الصندوق في ورشة العمل حول "القضايا المطروحة في الدورة القادمة للمفاوضات لمنظمة التجارة العالمية" التي نظمها الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بمقره في الكويت خلال أبريل 2002، وذلك بالتعاون مع معهد الدراسات في جامعة الأمم المتحدة بطوكيو، ومنظمة التجارة العالمية. كذلك شارك الصندوق في أعمال الدورة الخامسة للجنة الإحصائية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (أسكوا) التي عقدت في بيروت خلال شهر أكتوبر 2002.

التعاون مع منظمة التجارة العالمية

في إطار سعي الصندوق إلى تعزيز التعاون مع المنظمات الدولية ذات العلاقة بمجالات اهتمامه، فقد توصل مع منظمة التجارة العالمية إلى إبرام مذكرة تفاهم في شهر مايو 2002 من أجل التنسيق وتقديم معونة فنية مشتركة للدول العربية الأعضاء في هذه المنظمة وتلك التي تسعى إلى الانضمام إليها. ويستهدف الصندوق من وراء ذلك حشد الجهود من أجل توفير المساعدة الفنية للدول العربية الأعضاء في المنظمة بما يمكنها من تنفيذ الإصلاحات الهيكلية اللازمة المترتبة على تلك العضوية. هذا من جانب، ومن جانب آخر يسعى الصندوق إلى توفير المعونة الفنية للدول العربية التي تسعى إلى الانضمام للمنظمة من أجل تمكينها من أجل تعزيز قدرتها التفاوضية وتمكينها من اتخاذ الإجراءات اللازمة للحصول على تلك العضوية.

وتأخذ هذه المعونة المشتركة عدة أشكال، أهمها الدورات التدريبية والندوات المتخصصة التي يتم تنظيمها لمناقشة القضايا الراهنة المتعلقة بالعضوية في المنظمة وبعلاقات الدول التجارية بها، وإرسال بعثات فنية مشتركة لتقديم المشورة الفنية في مجالات التجارة الخارجية واتفاقيات منظمة التجارة العالمية. وقد تم الاتفاق على عدد من الأنشطة المشتركة التي سيتم تنفيذها بداية من يناير 2003 وذلك بتنظيم دورة تدريبية متقدمة لكبار المفاوضين العرب في منظمة التجارة العالمية في إطار تنفيذ برنامج الدوحة للتنمية الذي يتم من خلال جولة المفاوضات التجارية والتي بدأت في مطلع عام 2002.

التعاون مع برنامج تمويل التجارة العربية

يمثل التعاون مع برنامج تمويل التجارة العربية امتداداً لنشاط الصندوق في مجال تنمية وتشجيع التبادل التجاري بين الدول العربية، وكذلك للدور الرئيسي الذي لعبه الصندوق في نشأة وقيام البرنامج، ومباشرته لمهامه كإحدى مؤسسات العمل العربي المشترك. فالصندوق يساهم بأكثر من نصف رأسمال البرنامج البالغ خمسمائة مليون دولار أمريكي، في حين تقوم مؤسسات التمويل العربية المشتركة والمؤسسات المالية والمصرفية العربية والدولية والمشتركة بالإسهام بالجزء المتبقي من رأس المال. ويتولى مدير عام الصندوق مهام الرئيس التنفيذي رئيس مجلس إدارة البرنامج، كما يشارك أربعة من أعضاء مجلس إدارة الصندوق في مجلس إدارته المكون من ثمانية أعضاء. وقد تأسس برنامج تمويل التجارة العربية بمبادرة من قبل مجلس المحافظين للصندوق بموجب قراره رقم (4) لسنة 1989، بهدف تشجيع وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية عن طريق توفير التمويل اللازم لذلك على شكل خطوط ائتمان يتم منحها للمصدرين والمستوردين العرب في الدول الأعضاء.

وبموجب مذكرة التفاهم التي أبرمت بين الصندوق والبرنامج في أبريل 1990 بغرض تنظيم التعاون بينهما، يقوم الصندوق سنويا بالاتفاق مع البرنامج على تقديم مجموعة من الخدمات المتخصصة التي يحتاجها البرنامج لتسيير أعماله مقابل رسوم متفق عليها. وقد شملت الخدمات التي وفرها الصندوق للبرنامج خلال عام 2002 المجالات الخاصة بالشؤون القانونية والإدارية والتدقيق الداخلي وخدمات مكتبة الصندوق بالإضافة إلى إدارة ومتابعة محافظه الاستثمارية.

ويهدف البرنامج إلى الإسهام في تنمية التجارة العربية وتعزيز القدرة التنافسية للمصدر العربي، من خلال توفير جانب من التمويل اللازم لهذه التجارة والمتعاملين فيها، وكذلك من خلال توفير المعلومات حول أنشطة هذه التجارة والترويج للبضائع والسلع العربية. وترتكز آلية البرنامج على التعامل مع المصدرين والمستوردين في الدول العربية، من خلال وكالات وطنية تعينها الدول العربية لذلك الغرض. ويدير البرنامج عملياته من خلال خطوط ائتمان يقدمها إلى الوكالات الوطنية، لإعادة تمويل الائتمان الذي تقدمه للصادرات والواردات.

وبالنسبة لأعمال البرنامج عام 2002، فقد تمت الموافقة على 24 خط ائتمان بلغت قيمتها 398 مليون دولار أمريكي وبلغت السحوبات خلال العام 499 مليون دولار أمريكي. وبذلك بلغ عدد خطوط الائتمان التي أقرها البرنامج منذ بداية عمله 273 خطاً بقيمة إجمالية بلغت 2,491 مليون دولار أمريكي وبلغت قيمة السحوبات 2,404 مليون دولار أمريكي.

كما شهد العام 2002 نشاطاً في مجال ترويج التجارة حيث نظم لقاءين عقد الأول في القاهرة وتمحور حول قطاع الأدوية وعقد الثاني في دبي وتمحور حول قطاع الأثاث. وبذلك، يكون البرنامج قد نظم بالتعاون مع جهات متعددة في الدول

العربية أحد عشر لقاءاً للمصدرين والمستوردين العرب العاملين في قطاعات النسيج والملابس الجاهزة، والصناعات الغذائية والمنتجات الزراعية ومستلزماتها والصناعات المعدنية والصناعات الدوائية، والبتروكيماويات، والأثاث.

وفيما يتعلق بخدمات المعلومات التي يوفرها البرنامج للمتعاملين بالتجارة العربية، فقد انتهى البرنامج من بناء شبكة معلومات التجارة العربية وتنفيذها على المستوى الإقليمي للدول العربية، حيث تم الربط مع 33 نقطة ارتباط موزعة على جميع الدول العربية باستثناء الصومال والعراق.

النشرات والتقارير الدورية والدراسات

واصل الصندوق عام 2002 إصدار النشرات والتقارير والدراسات التي يهدف من ورائها إلى زيادة الوعي بالقضايا الاقتصادية الراهنة، وبالتطورات التي تشهدها اقتصادات الدول العربية. وقد شملت النشرات والتقارير الدورية التي أصدرها الصندوق خلال عام 2002 ما يلي:

التقرير الاقتصادي العربي الموحد

يشارك الصندوق في إعداد فصول التقرير الاقتصادي العربي الموحد إلى جانب اضطلاعه بمهام تحريره وإخراجه وإصداره. ولقد شارك الصندوق في التقرير الاقتصادي العربي الصادر عام 2002 بإعداد الفصول المتعلقة بالتطورات المالية والنقدية والمصرفية، وتطورات أسواق الأوراق المالية العربية، والتجارة الخارجية، وموازين المدفوعات، والدين العام الخارجي، ونظم وأسعار الصرف. وبالإضافة إلى ذلك أعد الصندوق فصل المحور بالتقرير عن "تطورات وإنجازات الخصخصة في الدول العربية".

النشرة الفصلية لقاعدة بيانات أسواق الأوراق المالية العربية

يصدر الصندوق هذه النشرة فصلياً بغرض توفير معلومات وبيانات دقيقة ودورية حول أنشطة الأسواق المالية العربية المشاركة في القاعدة. وتستعرض النشرة أداء أسواق الأوراق المالية العربية المشاركة في القاعدة، والتطورات الاقتصادية والتشريعية والتنظيمية ذات الصلة. وتغطي النشرة حالياً تسعة أسواق عربية هي: الأردن والبحرين وتونس وعمان والكويت والسعودية ولبنان ومصر والمغرب. وتم خلال عام 2002 انضمام أسواق الأوراق المالية في الدوحة وأبوظبي ودبي وفي هذا الصدد، وصل إجمالي عدد النشرات الفصلية التي قام الصندوق بإصدارها منذ تأسيس القاعدة اثنين وثلاثين عدداً.

النشرات الإحصائية

واصل الصندوق خلال عام 2002 إصدار النشرات الإحصائية الدورية، التي تتضمن بيانات اقتصادية عن الدول العربية، في سلاسل زمنية تتلاءم مع احتياجات الباحثين، والمهتمين بمتابعة التطورات في الاقتصادات العربية. وقد جرى إعداد وتبويب تلك الإحصاءات وفق المنهجيات والمفاهيم المتعارف عليها دولياً، وذلك حتى يتسنى أيضاً استخدامها في عقد المقارنات فيما بين الدول، وفي إعداد المؤشرات العربية والإقليمية. وشملت هذه النشرات:

- الحسابات القومية للدول العربية.
- النقد والائتمان في الدول العربية.
- موازين المدفوعات والدين العام الخارجي للدول العربية.

- التجارة الخارجية للدول العربية.
- أسعار الصرف التقاطعية لعملات الدول العربية.
- الدول العربية: مؤشرات اقتصادية.

الدراسات

1. "تقييم سياسات التخصيص في البلدان العربية"، كتاب يحتوي على وقائع حلقة العمل التي عقدت حول هذا الموضوع في 22-2001/12/23 في أبوظبي.
2. "أداء ومصادر النمو الاقتصادي : دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري"، أوراق صندوق النقد العربي، عدد 4.
3. "تقدير وتحليل التدفقات الرأسمالية العربية إلى الخارج خلال الفترة 1975-2000"، أوراق صندوق النقد العربي، عدد 5.
4. "الاستثمارات العربية الخارجية وإمكانية تحويلها إلى الوطن العربي" دراسة تم تقديمها في مؤتمر الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية في بيروت 28-2002/6/29.
5. "التخصيص وموقعه في الاقتصادات العربية" دراسة تم تقديمها في الملتقى السادس لرجال الأعمال والمستثمرين العرب في دمشق 27-2002/4/29.
6. "النمو الاقتصادي والبطالة : شواهد من الدول العربية" دراسة تم تقديمها في الندوة المشتركة لصندوق النقد العربي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي في أبوظبي 2-2002/11/3.

الوضع المالي الموحد للصندوق

تشتمل البيانات المالية الموحدة على بيانات صندوق النقد العربي (الصندوق)، وبيانات برنامج تمويل التجارة العربية (المؤسسة التابعة)، الذي يمتلك الصندوق فيه ما نسبته 56 في المائة من رأس المال المكتتب به والمدفوع بالكامل كما في 31 ديسمبر 2002 و2001.

وتعكس البيانات المالية الموحدة المركز المالي للصندوق والمؤسسة التابعة كما في 31 ديسمبر 2002، ونتائج عملياتهما، والتغيرات في حقوق المساهمين، والتدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ. ويبيّن الملخص أدناه مكونات حقوق المساهمين، ومصادر وتخصيصات الموارد، ونتائج الأعمال للسنة.

المركز المالي

حقوق المساهمين

تمثل حقوق المساهمين المصدر الرئيسي للموارد التي يتم توظيفها في الموجودات المختلفة. وتتكون حقوق المساهمين من حقوق المساهمين في صندوق النقد العربي، وحقوق المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة.

وقد ارتفعت حقوق المساهمين في الصندوق، والتي تشمل رأس المال والاحتياطيات، إلى 755,967 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 2002 مقارنة بمبلغ 736,240 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 2001، أي بزيادة مقدارها 19,727 ألف دينار عربي حسابي وبنسبة نمو قدرها 2.7 في المائة.

أما حقوق المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة، والتي تمثل حصة المساهمين الآخرين في رأسمال واحتياطيات برنامج تمويل التجارة العربية، فقد بلغت 77,717 ألف دينار عربي حسابي كما في31 ديسمبر 2002 بالمقارنة مع 84,031 ألف دينار عربي حسابي كما في نهاية السنة السابقة، أي باختلاف قدره 6,314 ألف دينار عربي حسابي وبنسبة 7.5 في المائة. ويعود الاختلاف في حقوق المساهمين الآخرين بمعظمه إلى الفرق في سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل وحدة حقوق السحب الخاصة في نهاية عام 2002 بالمقارنة مع نهاية عام 2001.

ويبين الشكل رقم (6) أدناه التطور في حقوق المساهمين في صندوق النقد العربي، وحقوق المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة لفترة الخمس سنوات (1998-2002):

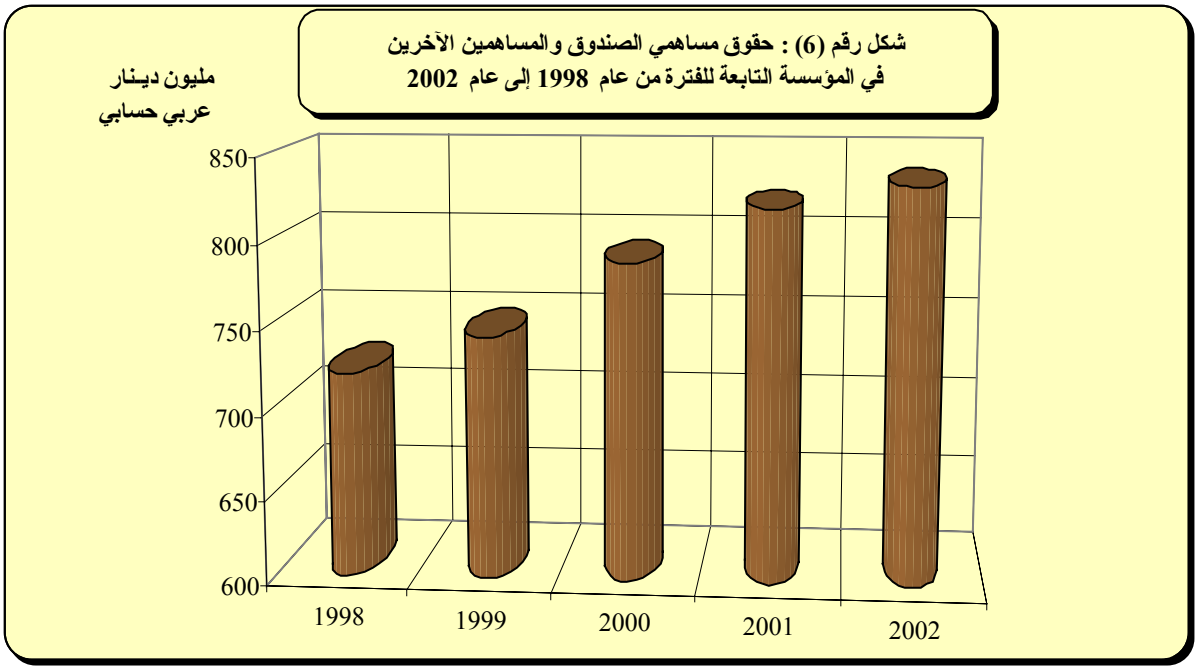

وقد تم توظيف الموارد والمتمثلة بحقوق المساهمين كما يلي:

قروض للدول الأعضاء

بلغ رصيد القروض القائمة في ذمة الدول الأعضاء كما في 31 ديسمبر 2002، مبلغ 275,970 ألف دينار عربي حسابي، في حين بلغ هذا الرصيد 278,997 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 2001، وبانخفاض قدره 3,027 ألف دينار عربي حسابي وبنسبة 1.1 في المائة.

وقد بلغ التزام الصندوق من القروض، والذي يمثل أرصدة القروض القائمة في ذمة الدول الأعضاء مضافاً إليها أرصدة القروض غير المسحوبة، 278,180 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 2002، ويعادل ذلك 87 في المائة من رأس المال المدفوع بالعملات القابلة للتحويل، في حين بلغ هذا الالتزام 300,630 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 2001، وهو ما نسبته 94 في المائة من رأس المال المدفوع بالعملات القابلة للتحويل.

قدّم الصندوق خلال عام 2002 قروضاً للدول الأعضاء بما مجموعه 34,965 ألف دينار عربي حسابي، ليبلغ بذلك المجموع التراكمي للقروض المقدمة للدول الأعضاء 931,859 ألف دينار عربي حسابي حتى نهاية عام 2002، مقارنة بمجموع تراكمي قدره 896,894 ألف دينار عربي حسابي حتى نهاية عام 2001.

المحفظة الاستثمارية الموحدة

تتكون المحفظة الاستثمارية الموحدة من حسابات جارية وتحت الطلب لدى البنوك، وحساب الحائزين الآخرين لدى صندوق النقد الدولي، ومحفظة الاستثمارات المالية، وودائع لأجل لدى البنوك مطروحاً منها الودائع المقبولة من المؤسسات النقدية والمالية. وقد بلغت قيمة المحفظة الاستثمارية الموحدة 463,067 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 2002، بينما بلغت قيمتها 445,936 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 2001. ويبين الشكل رقم (7) التالي أرصدة المحفظة الاستثمارية الموحدة في نهاية كل عام للفترة من عام 1998 إلى عام 2002:

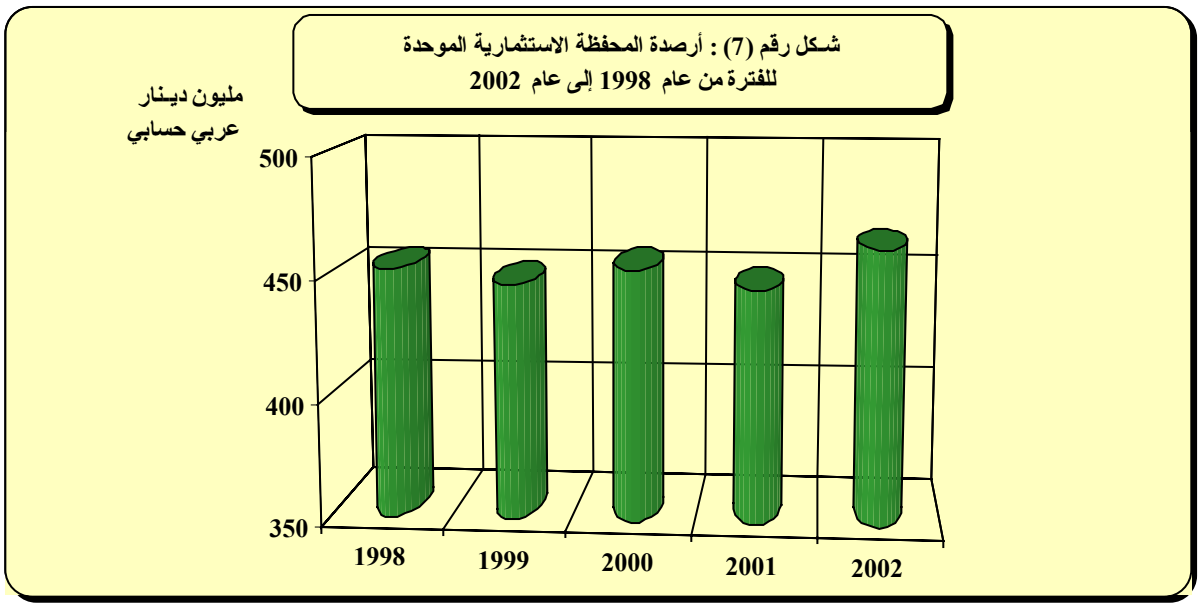

خطوط الائتمان

إن خطوط الائتمان هي نوع خاص من أنواع التمويل يستخدم من قبل البرنامج (المؤسسة التابعة) لتوفير التمويل اللازم للمصدر والمستورد العربي للسلع العربية المنشأ والخدمات المصاحبة لها.

وقد بلغ رصيد خطوط الائتمان كما في 31 ديسمبر 2002 مبلغ 82,449 ألف دينار عربي حسابي، (336,273 ألف دولار أمريكي) بالمقارنة بمبلغ 87,991 ألف دينار عربي حسابي، (331,742 ألف دولار أمريكي) في نهاية عام 2001، وبانخفاض قدره 5,542 ألف دينار عربي حسابي وبنسبة 6.3 في المائة. ويعود الانخفاض في رصيد خطوط الائتمان بالدينار العربي الحسابي بالرغم من الزيادة في قيمتها بالدولار الأمريكي إلى الفرق في سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل وحدة حقوق السحب الخاصة في نهاية عام 2002 بالمقارنة مع نهاية عام 2001.

موجودات أخرى

بلغ صافي الموجودات الأخرى 12,198 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 2002، بينما بلغ في نهاية عام 2001 ما قيمته 7,347 ألف دينار عربي حسابي. ويشمل صافي الموجودات الأخرى ودائع الصندوق بالعملات الوطنية لدى المصارف المركزية للدول الأعضاء، والموجودات الثابتة، والحسابات المدينة الأخرى بعد طرح أرصدة الحسابات الدائنة.

موارد الصندوق

تتكوَّن موارد الصندوق طبقاً للمادة الحادية عشرة من اتفاقية الصندوق من رأس المال المدفوع والاحتياطيات، والقروض والتسهيلات التي يتم الحصول عليها، وأية موارد أخرى يقرّها مجلس المحافظين، طبقاً للمادة الحادية عشرة من اتفاقية الصندوق.

ويشكل رأسمال الصندوق المدفوع بالعملات القابلة للتحويل والاحتياطيات مصدر التمويل للقروض التي تقدَّم إلى الدول الأعضاء. وتحدد مساهمة الدولة العضو في رأس المال المدفوع مدى وحجم استفادتها من القروض، بالإضافة إلى القوة التصويتية لها.

رأس المال

بلغ إجمالي رأس المال المكتتب به والمقرر دفعه 326,500 ألف دينار عربي حسابي، وبلغ الجزء المدفوع منه 324,090 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 2002، منه 318,759 ألف دينار عربي حسابي مدفوع بعملات قابلة للتحويل، و5,331 ألف دينار عربي حسابي بالعملات الوطنية للدول الأعضاء والمودعة لدى المصارف المركزية لهذه الدول. أما الجزء غير المدفوع والبالغ 2,410 ألف دينار عربي حسابي، فيمثل حصة فلسطين البالغة 2,160 ألف دينار عربي حسابي، التي تم تأجيل المطالبة بها وفقاً لقرار مجلس المحافظين رقم (7) لسنة 1978، وحصة جمهورية القمر الاتحادية الإسلامية البالغة 250 ألف دينار عربي حسابي.

الاحتياطيات

تشمل الاحتياطيات: الاحتياطي العام، واحتياطي الطوارئ، وإحتياطي فروقات إعادة تقييم السندات والأوراق المالية المتاحة للبيع. وقد بلغت الاحتياطيات ما مجموعه 431,877 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 2002، بالمقارنة مع 412,150 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 2001، وبزيادة قدرها 19,727 ألف دينار عربي حسابي وبمعدل نمو قدره 4.8 في المائة.

وقد بلغ رصيد الاحتياطي العام 335,712 ألف دينار عربي حسابي، أو ما نسبته 105 في المائة من رأس المال المدفوع بالعملات القابلة للتحويل في نهاية عام 2002، بينما بلغ هذا الاحتياطي في نهاية عام 2001 ما قيمته 321,759 ألف دينار عربي حسابي، أو ما نسبته 101 في المائة من رأس المال المدفوع بالعملات القابلة للتحويل. وتجدر الإشارة إلى أنه بموجب قرار مجلس المحافظين رقم (5) لسنة 2002، تم خلال السنة تخصيص مبلغ 2,829 ألف دينار عربي حسابي من الاحتياطي العام للمساهمة في دعم الشعب الفلسطيني.

بموجب قراري مجلس المحافظين رقم (7) لسنة 1989 ورقم (4) لسنة 2000، يتم تحويل مبلغ 5,000 ألف دينار عربي حسابي أو 10 في المائة من صافي الدخل سنوياً أيهما أكبر إلى احتياطي الطوارئ، يستخدم لمقابلة أي خسائر غير متوقعة مستقبلاً. وقد بلغ رصيد احتياطي الطوارئ 95,000 ألف دينار عربي حسابي، أو ما نسبته 30 في المائة من رأس المال المدفوع بالعملات القابلة للتحويل في نهاية عام 2002، بينما كان رصيده في نهاية عام 2001 يبلغ 90,000 ألف دينار عربي حسابي، أو ما نسبته 28 في المائة من رأس المال المدفوع بالعملات القابلة للتحويل.

أما احتياطي فروقات إعادة تقييم السندات والأوراق المالية المتاحة للبيع، فقد بلغ رصيده 1,165 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 2002، بينما سجل في نهاية عام 2001 رصيداً قدره 391 ألف دينار عربي حسابي.

ويوضح الشكل رقم (8) التالي تطور رأس المال المدفوع والاحتياطيات منذ إنشاء الصندوق وحتى 31 ديسمبر 2002:

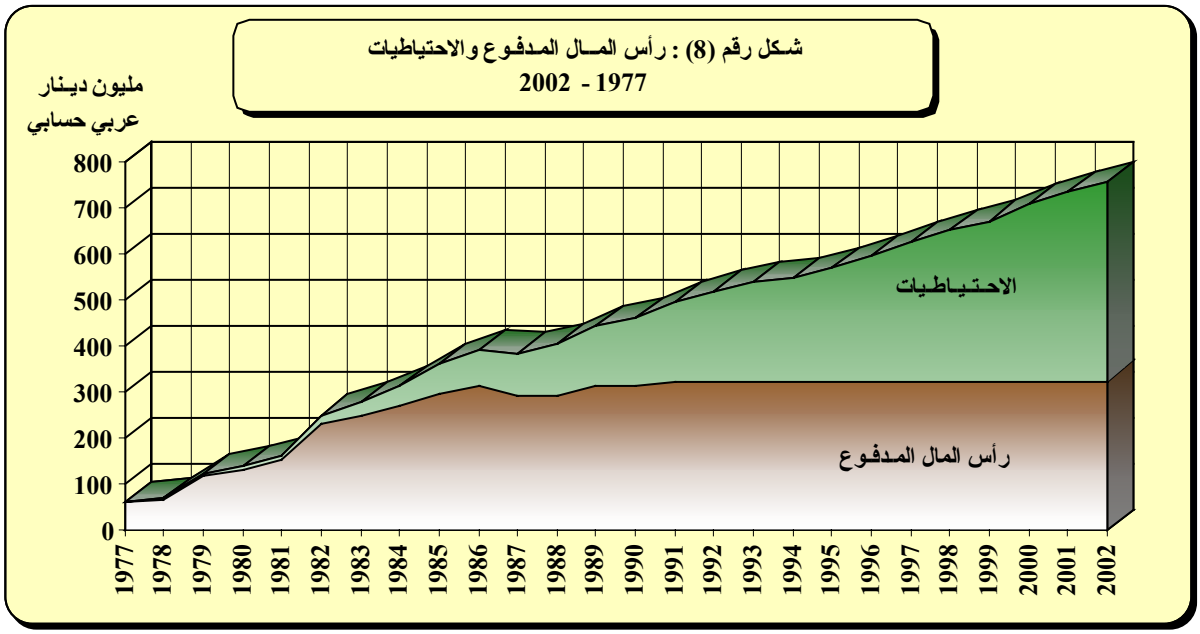

التزامات

في اجتماعه الخامس والعشرين بتاريخ 16 نيسان (إبريل) 2002 وافق مجلس المحافظين بموجب قراره رقم (6) لسنة 2000 على المساهمة نيابة عن الدول الأعضاء في زيادة رأس مال المؤسسة العربية لضمان الاستثمار بمبلغ 27.5 مليون دولار أمريكي (6.7 مليون دينار عربي حسابي) تدفع على مدى خمسة سنوات اعتباراً من سنة 2003. وسيتم تسجيل هذا الالتزام كاستثمار مباشر وبالدولار الأمريكي بتاريخ دفع الأقساط.

نتائج أعمال السنة

الدخـل

بلغ إجمالي الدخل الموحد للصندوق والمؤسسة التابعة، والذي يتكون من فوائد ورسوم على القروض، وفوائد ورسوم على خطوط الائتمان، وإيرادات الاستثمارات المالية، وإيرادات فوائد على الودائع، وإيرادات أخرى، مطروحاً منه الفوائد على الودائع المقبولة من المؤسسات النقدية والمالية، مبلغ 28,258 ألف دينار عربي حسابي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2002، مقارنةً بمبلغ 36,371 ألف دينار عربي حسابي للسنة السابقة، وبانخفاض قدره 8,113 ألف دينار عربي حسابي وبنسبة 22.3 في المائة. ويعود الانخفاض في الدخل إلى الهبوط في معدلات الفائدة الذي شهدته الأسواق المالية خلال عام 2002.

الإنفـاق

بلغ إجمالي الإنفاق الموحد 4,182 ألف دينار عربي حسابي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2002، مقارنةً بمبلغ 4,000 ألف دينار عربي حسابي للسنة السابقة، وبزيادة قدرها 182 ألف دينار عربي حسابي وبنسبة 4.6 في المائة، تعود بمجملها إلى الزيادة في نفقات المعونة الفنية نتيجة للزيادة في المعونة الفنية المقدمة إلى الدول الأعضاء في إطار قروض تسهيل التصحيح الهيكلي.

صافـي الدخـل

بلغ صافي الدخل الموحد للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2002، مبلغ 21,782 ألف دينار عربي حسابي في حين بلغ 28,287 ألف دينار عربي حسابي للسنة السابقة، أي بانخفاض قدره 6,505 ألف دينار عربي حسابي، وبنسبة 23.0 في المائة.

تقرير مراقبي الحسابات

صنـــــــــدوق النقـــد العربـــــي

البيانـــــات الماليـــة الموحـــدة

31 كانون الأول (ديسمبر) 2002

البيانات المالية الموحدة

المحتويات	صفحة
تقرير مدققي الحسابات المستقلين	1
الميزانية العمومية الموحدة	2
بيان الدخل الموحد	3
بيان التغيرات في حقوق المساهمين الموحد	4
بيان التدفقات النقدية الموحد	5
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة	17 - 6

KPMG

التدقيق والمحاسبة

ص.ب. : ٧٦١٣
أبوظبي
الامارات العربية المتحدة

برج الصقر، طابق ١٦
شارع النصر
أبوظبي
الامارات العربية المتحدة

تليفون : ٦٢٤٣٣١٨ (٢) ٩٧١+
فاكس : ٦٣٢٧٦١٢ (٢) ٩٧١+
تلكس : KPMGDB EM ٤٥٨٧٨
بريد الكتروني : kpmgaudh@emirates.net.ae

إلى أصحاب المعالي أعضاء مجلس المحافظين
صندوق النقد العربي
أبو ظبي

قمنا بتدقيق البيانات المالية الموحدة المرفقة على الصفحات من ٢ إلى ١٧ لصندوق النقد العربي ("الصندوق") ومؤسسته التابعة برنامج تمويل التجارة العربية ("المؤسسة التابعة")، للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول (ديسمبر) ٢٠٠٢.

تقع مسؤولية هذه البيانات المالية الموحدة على عاتق إدارة الصندوق، وإن مسؤوليتنا هي إبداء الرأي حول هذه البيانات المالية الموحدة بناءً على أعمال التدقيق التي قمنا بها.

قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق الصادرة عن اتحاد المحاسبين الدولي. وتقتضي تلك المعايير أن نخطط وننفذ تدقيقنا بحيث نحصل على تأكيدات معقولة بأن البيانات المالية خالية من الأخطاء المادية. وتتضمن أعمال التدقيق إجراء فحص، على أساس اختباري، للأدلة المؤيدة للمبالغ والإيضاحات المدرجة في البيانات المالية، كما تتضمن أعمال التدقيق تقييما للمبادئ المحاسبية المستخدمة والتقديرات الهامة التي قامت بها الإدارة بالإضافة إلى تقييم عرض البيانات المالية بصورة عامة. هذا ونعتقد بأن تدقيقنا قد زودنا بأساس معقول لإبداء رأينا.

برأينا أن البيانات المالية الموحدة ، تعبر بصورة عادلة، من كافة النواحي المادية، عن المركز المالي للصندوق والمؤسسة التابعة كما في ٣١ كانون الأول (ديسمبر) ٢٠٠٢ وكذلك نتائج عملياتهما والتغيرات في حقوق المساهمين والتدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية.

ونؤكد أيضا أنه في رأينا أن الصندوق يحتفظ بسجلات محاسبية منتظمة، وأن البيانات المالية متفقة مع ما هو وارد في تلك السجلات. وأن إجمالي المصروفات الإدارية للسنة يتوافق مع أحكام القواعد المالية المعمول بها في الصندوق والحدود المرسومة لها في الميزانية الإدارية. لقد حصلنا على جميع المعلومات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض تدقيقنا، وحسب علمنا واعتقادنا لم تقع خلال السنة مخالفات لاتفاقية الصندوق على وجه قد يكون له تأثير مادي على نشاط الصندوق أو مركزه المالي.

١٣ مارس ٢٠٠٣

كي بي ام جي عصور في
كي بي ام جي الدولية المسجلة في سويسرا

الميزانيـــة العموميـــة الموحدة

31 كانون الأول (ديسمبر) 2002

	إيضاح	2002 ألف دينار عربي حسابي	2001 ألف دينار عربي حسابي
الموجودات			
حسابات جارية وتحت الطلب لدى البنوك		6,276	7,491
حساب الحائزين الآخرين لدى صندوق النقد الدولي		20,955	818
ودائع لأجل لدى البنوك		322,248	305,088
محفظة الاستثمارات المالية	3	351,788	331,259
ودائع لدى البنوك المركزية	4	5,331	5,331
خطوط الائتمان	5	82,449	87,991
قروض للدول الأعضاء	6	275,970	278,997
فوائد مستحقة وحسابات مدينة أخرى	7	13,054	13,276
موجودات ثابتة		153	127
إجمالي الموجودات		1,078,224	1,030,378
حقوق المساهمين والمطلوبات			
حقوق المساهمين			
رأس المال المصرح به		600,000	600,000
رأس المال المدفوع	8	324,090	324,090
الاحتياطيات	9	431,877	412,150
إجمالي حقوق المساهمين		755,967	736,240
حقوق المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة		77,717	84,031
المطلوبات			
ودائع من المؤسسات النقدية والمالية	10	238,200	198,720
حسابات دائنة ومطلوبات أخرى	11	6,340	11,387
إجمالي المطلوبات		244,540	210,107
إجمالي حقوق المساهمين والمطلوبات		1,078,224	1,030,378

جاب الله

د. جاسم المناعي
المدير العام رئيس مجلس الإدارة

تمت الموافقة على هذه البيانات المالية الموحدة من قبل مجلس المديرين التنفيذيين بتاريخ 13 مارس 2003.
تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 21 جزءاً من هذه البيانات المالية الموحدة.
إن تقرير مدققي الحسابات المستقلين مدرج على الصفحة 1.

بيان الدخل الموحد

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2002

	إيضاح	2002 ألف دينار عربي حسابي	2001 ألف دينار عربي حسابي
الدخل			
فوائد ورسوم على قروض الدول الأعضاء		**9,337**	8,576
فوائد ورسوم على خطوط الائتمان		**1,515**	3,810
إيرادات الاستثمارات المالية	12	**14,252**	19,619
إيرادات فوائد على الودائع		**7,982**	11,982
إيرادات أخرى		**232**	277
		33,318	44,264
فوائد على الودائع المقبولة		**(5,060)**	(7,893)
		28,258	36,371
الإنفاق			
مصروفات إدارية وعمومية	13	**3,276**	3,347
نفقات معونة فنية	14	**906**	653
		4,182	4,000
صافي الدخل قبل حقوق المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة		**24,076**	32,371
حقوق المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة		**(2,294)**	(4,084)
صافي الدخل		**21,782**	28,287

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 21 جزءاً من هذه البيانات المالية الموحدة.
إن تقرير مدققي الحسابات المستقلين مدرج على الصفحة 1.

بيان التغيرات في حقوق المساهمين الموحد

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2002

	رأس المال المدفوع	احتياطي عام	احتياطي طوارئ	احتياطي فروقات إعادة تقييم الاستثمارات المالية المتاحة للبيع	المجموع
	ألف دينار عربي حسابي				
الرصيد في 1 يناير 2001	324,090	298,472	85,000	1,079	708,641
صافي الدخل لسنة 2001	–	28,287	–	–	28,287
المحول إلى احتياطي الطوارئ	–	(5,000)	5,000	–	–
صافي الخسارة غير المحققة نتيجة لإعادة تقييم السندات والأوراق المالية المتاحة للبيع بعد استبعاد ما يخص المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة	–	–	–	(688)	(688)
الرصيد في 31 ديسمبر 2001	324,090	321,759	90,000	391	736,240
الرصيد في 1 يناير 2002	324,090	321,759	90,000	391	736,240
صافي الدخل لسنة 2002	–	21,782	–	–	21,782
المحول إلى احتياطي الطوارئ	–	(5,000)	5,000	–	–
تخصيص للمساهمة في دعم الشعب الفلسطيني (إيضاح 11)	–	(2,829)	–	–	(2,829)
صافي الربح غير المحقق نتيجة لإعادة تقييم السندات والأوراق المالية المتاحة للبيع بعد استبعاد ما يخص المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة	–	–	–	774	774
الرصيد في 31 ديسمبر 2002	**324,090**	**335,712**	**95,000**	**1,165**	**755,967**

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 21 جزءاً من هذه البيانات المالية الموحدة.

إن تقرير مدققي الحسابات المستقلين مدرج على الصفحة 1.

بيان التدفقات النقدية الموحد

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2002

	إيضاح	2002 ألف دينار عربي حسابي	2001 ألف دينار عربي حسابي
أنشطة العمليات			
صافي الدخل للسنة		**21,782**	28,287
معدلا بما يلي:			
استهلاك الموجودات الثابتة		**58**	65
التغير في حقوق المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة		**(4,134)**	7,140
الدخل من العمليات قبل التغير في الموجودات والمطلوبات المستخدمة في العمليات		**17,706**	35,492
التغير في الموجودات والمطلوبات المستخدمة في العمليات:			
سحوبات القروض		**(52,331)**	(73,762)
تسديدات القروض		**55,358**	45,224
النقص (الزيادة) في خطوط الائتمان		**5,542**	(19,323)
(النقص) الزيادة في الحسابات الدائنة والمطلوبات الأخرى		**(7,876)**	6,393
النقص في الفوائد المستحقة والحسابات المدينة الأخرى		**222**	1,792
النقص (الزيادة) في الودائع لأجل اكثر من ستة أشهر		**15,663**	(40,185)
الزيادة في الودائع من المؤسسات النقدية والمالية		**39,480**	51,726
صافي النقد من أنشطة العمليات		**73,764**	7,357
أنشطة الاستثمار			
تكاليف شراء الموجودات الثابتة		**(84)**	(44)
(الزيادة) النقص في الاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ استحقاقها، والقروض المشتركة		**(21,181)**	30,999
النقص في الاستثمارات المالية المتاحة للبيع صافي من الأرباح غير المحققة المحولة إلى حقوق المساهمين		**1,426**	14,722
صافي النقد (المستخدم في) من أنشطة الاستثمار		**(19,839)**	45,677
أنشطة التمويل			
توزيعات أرباح مدفوعة للمساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة		**(2,180)**	(2,851)
صافي النقد المستخدم في أنشطة التمويل		**(2,180)**	(2,851)
صافي الزيادة في النقد والبنود المعادلة للنقد		**51,745**	50,183
النقد والبنود المعادلة للنقد في بداية السنة		**273,212**	223,029
النقد والبنود المعادلة للنقد في نهاية السنة	16	**324,957**	273,212

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 21 جزءاً من هذه البيانات المالية الموحدة.

إن تقرير مدققي الحسابات المستقلين مدرج على الصفحة 1.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

31 كانون الأول (ديسمبر) 2002

1 نشاط الصندوق

أنشئ صندوق النقد العربي ("الصندوق") بموجب الاتفاقية المبرمة في 27 نيسان (إبريل) 1976 من قبل 21 دولة عربية ("الدول الأعضاء") رغبة منها في إرساء المقومات النقدية للتكامل الاقتصادي العربي، ودفع عجلة التنمية الاقتصادية في جميع الدول العربية وتنمية المبادلات التجارية فيما بينها. ويقوم الصندوق بصورة رئيسية بتقديم قروض للدول الأعضاء من أجل تصحيح الاختلال في موازين مدفوعاتها. إن مقر الصندوق كائن في مدينة أبوظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة، وعنوانه هو ص ب 2818، أبو ظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة.

2 السياسات المحاسبية الهامة

بيان الالتزام

أعدت البيانات المالية الموحدة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية.

أ) أسس الإعداد

بمقتضى اتفاقية الصندوق أعدت البيانات المالية الموحدة بالدينار العربي الحسابي الذي يعادل ثلاث من وحدات حقوق السحب الخاصة كما يحدد قيمتها صندوق النقد الدولي.

تم إعداد هذه البيانات المالية وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية، فيما عدا تقييم العقود الآجلة للعملات الأجنبية، ومحفظة الاستثمارات المالية المتاحة للبيع والتي تقيم وفقاً لسعر السوق.

تم اتباع السياسات المحاسبية بشكل متسق للتعامل مع البنود الهامة فيما يتعلق بهذه البيانات المالية الموحدة، وهي متوافقة مع السياسات المحاسبية التي تم اتباعها في السنة السابقة.

ب) أسس توحيد البيانات المالية

تضـــم البيانات المالية الموحدة البيانات المالية لصندوق النقد العربي ("الصندوق") والبيانات المالية لبرنامج تمويل التجارية العربية ("المؤسسة التابعة") الذي يمتلك الصندوق فيه ما يقارب نسبة 56% من رأس المال المكتتب به والمدفوع بالكامل كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2002 و 2001. تم تأسيس المؤسسة التابعة من قبل مجلس المحافظين لصندوق النقد العربي بموجب القرار رقم (4) لسنة 1989 بهدف تشجيع وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية عن طريق توفير التمويل اللازم لذلك على شكل خطوط ائتمان يتم منحها للمصدرين والمستوردين العرب في الدول الأعضاء. وتتخذ المؤسسة التابعة من مدينة أبوظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة مقراً لها.

لقد تم استبعاد جميع المعاملات الجوهرية التي تمت بين الصندوق والمؤسسة التابعة والأرصدة المتعلقة بها عند إعداد البيانات المالية الموحدة.

ج) الأدوات المالية: التحقق والقياس

فيما يلي السياسات التي تم تطبيقها فيما يتعلق بتعريف الأدوات المالية وتحققها وقياسها:

(1) التحقق الابتدائي

تقيم جمـــيع الأدوات المالية أساسا بالتكلفة التي تمثل القيمة العادلة لما تم دفعه مضافا إليها التكاليف الأخرى المرتبطة باقتناء تلك الأدوات المالية.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2002

(2) الاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ إستحقاقها

وتشمل السندات والأوراق المالية المشتراة بقصد الاحتفاظ بها حتى تاريخ إستحقاقها، وتقيم بالتكلفة المعدلة بإطفاء العـلاوة أو الخصم. وتدرج الأرباح أو الخسائر الناتجة عن بيع السندات والأوراق المالية المشتراة بقصد الاحتفاظ بها حتى تاريخ الاستحقـاق، أو الناتجة عن انخفاض دائم في قيمتها، أو الناتجة عن الإطفاء العادي للعلاوة أو الخصم، في بيان الدخل.

(3) الاستثمارات المالية المتاحة للبيع

وتشمل الاستثمارات المالية غير تلك المشتراة بقصد الاحتفاظ بها حتى تاريخ إستحقاقها، ولا تشمل قروض أو ذمم مدينة منشؤها الصندوق أو المؤسسة التابعة.

تقيم الاستثمارات المالية المتاحة للبيع بالقيمة العادلة كما في تاريخ الميزانية العمومية، وتدرج فروقات التقييم في حساب فروقات إعادة تقييم الاستثمارات المالية المتاحة للبيع ضـمن الاحتياطيات في حقوق المساهمين حتى يتم بيع هذه الاستثمارات أو تحصيل قيمتها أو حدوث انخفاض دائم في قيمتها، حينئذ تدرج الأرباح أو الخسائر المتراكمة التي سبق إدراجها ضمن حقوق المساهمين في بيان الدخل.

يتم تحديد القيمة العادلة للاستثمارات المالية المتاحة للبيع وفقاً لأسعار السوق المعلنة في حالة توفرها أو وفقاً للأسعار المتداولة بين المتعاملين في الأسواق المالية أو باستخدام طرق التسعير المتوفرة من خلال الجهات المتخصصة في تقديم خدمات المعلومات المالية والأسعار.

(4) القروض والأرصدة المدينة

تقيم القروض للدول الأعضاء الممنوحة من قبل الصندوق وخطوط الائتمان الممنوحة من قبل المؤسسة التابعة بالتكلفة.

(5) تقيم الموجودات والمطلوبات المالية التي لم يرد ذكرها في الفقرات (2) إلى (4) أعلاه، وهي أدوات محتفظ بها لغرض التداول، بالقيمة العادلة.

(6) تقيد مشتريات ومبيعات الاستثمارات المالية على أساس تاريخ إجراء التعامل.

د) **انخفاض قيمة الموجودات المالية**

يتم إجراء تقييم دوري في تاريخ الميزانية العمومية لتحديد ما إذا كان هناك دليل موضوعي على حدوث انخفاض دائم في قيمة أحد الموجودات المالية. وفي حال حدوث انخفاض دائم، يتم تقدير القيمة المتوقع تحصيلها من تلك الموجودات المالية، واحتساب الخسارة الناتجة عن الانخفاض في القيمة على أساس الفرق ما بين القيمة المتوقع تحصيلها والقيمة المدرجة بها كما يلي:

- بالنسبة للموجودات المالية المقومة على أساس التكلفة، يتم تخفيض القيمة الدفترية لتلك الموجودات إلى القيمة المتوقع تحصيلها إما مباشرة أو من خلال تكوين حساب مخصص، ويتم إدراج مبلغ الخسارة ضمن بيان الدخل للفترة.

ايضاحات حول البيانات المالية الموحـدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2002

- بالنسبة للموجودات المالية التي تم تقييمها بالقيمة العادلة، وكانت الخسارة قد أدرجت في السابق ضمن حقوق المســاهمين (أي أن القيمة المتوقع تحصيلها كانت أقل من التكلفة الأصلية)، وأصبح هنالك دليل موضوعي على حدوث انخفاض دائم في قيمة تلك الموجودات، ففي هذه الحالة تحول صافي الخسارة المتراكمة والمسجلة ضمن حقوق المساهمين إلى بيان الدخل للفترة.

هـ) العملات الأجنبية

(1) المعاملات بالعملات الأجنبية

تسجل المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية وفقاً لأسعار الصرف السائدة في وقت إجراء المعاملات. وتحول أرصدة الموجودات (باستثناء الموجودات الثابتة) والمطلوبات المسجلة بالعملات الأجنبية في تاريخ الميزانية العمومية إلى وحدات حقوق السحب الخاصة طبقاً لأسعار الصرف الصادرة عن صندوق النقد الدولي لذلك التاريخ. ويتم تقييم العقود الآجلة للعملات الأجنبية بأسعار السوق في تاريخ الميزانية العمومية والتي تتوافق مع تواريخ استحقاقاتها، ويدرج صافي الأرباح أو الخسائر الناتجة عن عمليات التحويل في بيان الدخل.

تسجل الموجودات الثابتة بأسعار الصرف السائدة عند شراءها.

(2) البيانات المالية للمؤسسة التابعة

تدرج فروقات التحويل الناتجة عن توحيد البيانات المالية للمؤسسة التابعة (والمعدّة بالدولار الأمريكي) كما في تاريخ الميزانية العمومية كبند مستقل ضمن حقوق المساهمين. يحتفظ الصندوق بموجوداته بعملات مختلفة قابلة للتحويل وبشكل متوافق مع أوزان سلة العملات المكونة لوحدة حقوق السحب الخاصة. وقد قام الصندوق في أيار (مايو) 2000 بتضمين قيمة الاستثمار في المؤسسة التابعة في شريحة الدولار الأمريكي ضمن موجودات الصندوق بالعملات الأجنبية المتوافقة مع سلة العملات المكونة لوحدة حقوق السحب الخاصة. وبالتالي، أصبحت الفروقات الناتجة عن تحويل عملة البيانات المالية للمؤسسة التابعة تغطى بالفروقات المقابلة الناتجة عن تحويل عملات الجزء المتبقي من موجودات الصندوق.

(3) الأدوات المالية المشتقة

يستعمل كل من الصندوق والمؤسسة التابعة أدوات مالية مشتقة، وعقود مبادلات عملات، وعقود صرف آجلة لإدارة مخاطر العملات الأجنبية. ولا يقوم الصندوق أو المؤسسة التابعة بالاحتفاظ أو بإصدار أدوات مالية مشتقة بهدف المتاجرة.

و) استهلاك الموجودات الثابتة

تستهلك تكلفة الموجودات الثابتة على أقساط سنوية متساوية على مدى أعمارها الاقتصادية المتوقعة.

ايضاحات حول البيانات المالية الموحـدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2002

ز) التزامات التقاعد ومكافآت نهاية الخدمة

يتم احتساب صافي التزامات الصندوق الناشئ عن نظام تقاعد العاملين المحدد المنافع للمستفيدين، عن طريق تقدير مبلغ المكافآت المستقبلية المستحقة للمستفيدين نظير الخدمات عن الفترات الحالية والسابقة. ويقوم خبير اكتواري، مرة كل ثلاث سنوات، بتقييم القيمة الحالية للالتزامات ومقارنتها مع موجودات صندوق التقاعد. وتدرج موجودات نظام تقاعد العاملين والدخل الناتج عنها والالتزامات المترتبة عليها في بيانات مستقلة عن البيانات المالية الموحّدة.

وبالنسبة للموظفين غير المشمولين بنظام التقاعد يتم احتساب مكافآت نهاية الخدمة لهم وفقاً للأنظمة المطبقة.

ح) احتساب الإيرادات

يتم احتساب الفوائد المستحقة القبض والفوائد المستحقة الدفع على أساس المبلغ وسعر الفائدة تناسبا مع الفترة الزمنية المتعلقة بهما.

ط) النقد والبنود المعادلة للنقد

لأغراض العرض في بيان التدفقات النقدية يمثل بند النقد والبنود المعادلة للنقد، الحسابات الجارية وتحت الطلب لدى البنوك، وحساب الحائزين الآخرين لدى صندوق النقد الدولي، والودائع لأجل لدى البنوك التي تستحق خلال ستة اشهر من تاريخ الميزانية العمومية.

ي) حقوق المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة

يمثل بند حقوق المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة حصة أولئك المساهمين في صافي موجودات المؤسسة التابعة في تاريخ الميزانية العمومية.

3 محفظة الاستثمارات المالية

	2002 ألف دينار عربي حسابي	2001 ألف دينار عربي حسابي
استثمارات مالية متاحة للبيع (بالقيمة العادلة)	**230,744**	231,396
إستثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ استحقاقها (بالتكلفة)	**121,044**	99,863
مجموع محفظة الإستثمارات المالية	**351,788**	331,259

تمثل محفظة الاستثمارات المالية أدوات ذات تقييم إئتماني عالٍ صادرة عن حكومات أو منظمات دولية أو مؤسسات أو بنوك. ولقد بلغت القيمـــة السوقية للإستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ استحقاقها 121,999 ألف دينار عربي حسابي كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2002 (2001: 100,770 ألف دينار عربي حسابي).

إيضاحات حول البيانات المالية الموحـدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2002

4 ودائع لدى البنوك المركزية

تمثل هذه الودائع المبالغ التي دفعتها الدول الأعضاء كحصتها من رأس المال بالعملات الوطنية وهي مودعة لدى البنوك المركزية لهذه الدول تنفيذا للمادة الرابعة عشرة من اتفاقية الصندوق.

5 خطوط الائتمان

يمثل هذا البند خطوط ائتمان ممنوحة من قبل المؤسسة التابعة بهدف تمويل وتشجيع التبادل التجاري بين الدول العربية.

	2002 ألف دينار عربي حسابي	2001 ألف دينار عربي حسابي
الرصيد في 1 كانون الثاني (يناير)	**87,991**	68,668
سحوبات خلال السنة	**122,420**	134,404
	210,411	203,072
تسديدات خلال السنة	**(121,309)**	(117,605)
فروقات تحويل العملة	**(6,653)**	2,524
الرصيد في 31 كانون الأول (ديسمبر)	**82,449**	87,991

وقد بلغت الأرصدة غير المسحوبة لخطوط الائتمان المتعاقد عليها والسارية كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2002 ما قيمته 956 ألف دينار عربي حسابي (2001: 3,024 ألف دينار عربي حسابي).

6 قروض للدول الأعضاء

	2002 ألف دينار عربي حسابي	2001 ألف دينار عربي حسابي
الرصيد في 1 كانون الثاني (يناير)	**314,223**	250,459
سحوبات خلال السنة	**52,331**	73,629
فوائد مرسملة خلال السنة نتيجة لإعادة هيكلة	**–**	35,359
	366,554	359,447
تسديدات خلال السنة	**(55,358)**	(45,224)
	311,196	314,223
فوائد غير محققة متعلقة بإعادة هيكلة	**(35,226)**	(35,226)
الرصيد في 31 كانون الأول (ديسمبر)	**275,970**	278,997

إيضاحات حول البيانات المالية الموحـدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2002

تتضمن القروض للدول الأعضاء قروض مستحقة وغير مستلمة كما في تاريخ الميزانية العمومية تبلغ 64,727 ألف دينار عربي حسابي (2001: 64,727 ألف دينار عربي حسابي)، وفي هذا الصدد تم إصدار قرار مجلس المحافظين رقم (6) لسنة 1995 بتمديد تعليق عضوية الدول المعنية لحين تمكنها من التوصل إلى اتفاق مع الصندوق لحل مشكلة المتأخرات.

وقد تم التوصل في تموز (يوليو) 2001 إلى تفاهم مع جمهورية السودان تم بموجبه إعادة هيكلة متأخراتها البالغة 30,147 ألف دينار عربي حسابي ونتج عنه رسملة فوائد متأخرة بما مجموعه 35,359 ألف دينار عربي حسابي، ويتبع الصندوق سياسة تحقيق هذه الفوائد المرسملة تناسباً مع تسديدات القرض حسب إعادة الهيكلة. وخلال عام 2002 لم يستلم الصندوق أي دفعة من جمهورية السودان.

وقد بلغت الأرصدة غير المسحوبة للقروض المتعاقد عليها والسارية كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2002 ما قيمته 2,210 ألف دينار عربي حسابي (2001: 21,633 ألف دينار عربي حسابي).

7 فوائد مستحقة وحسابات مدينة أخرى

	2002 ألف دينار عربي حسابي	2001 ألف دينار عربي حسابي
فوائد مستحقة وحسابات مدينة أخرى	**115,607**	106,781
ينزل: مستحقات الفوائد المتأخرة	**(102,553)**	(93,505)
	13,054	13,276

بلغ رصيد الفوائد المستحقة وغير المستلمة على القروض للدول الأعضاء كما في تاريخ الميزانية العمومية 102,553 ألف دينار عربي حسابي (2001: 93,505 ألف دينار عربي حسابي). ووفقاً للسياسة المحاسبية التي يتبعها الصندوق يتم تكوين مخصص مقابل الفوائد على القروض للدول المتأخرة بالدفع لأكثر من سنة والفوائد التأخيرية المحتسبة على متأخرات أقساط القروض وفوائدها ولا تسجل بحسابات الإيرادات إلا عند تحصيلها.

8 رأس المال المدفوع

	2002 ألف دينار عربي حسابي	2001 ألف دينار عربي حسابي
رأس المال المكتتب به والمقرر دفعه (6,530 سهم بقيمة 50,000 دينار عربي حسابي للسهم)	**326,500**	326,500
رأس المال غير المدفوع	**(2,410)**	(2,410)
رأس المال المدفوع	**324,090**	324,090

يمثل مبلغ رأس المال غير المدفوع حصة فلسطين المقررة من رأس مال الصندوق والبالغة 2,160 ألف دينار عربي حسابي، والتي تم تأجيل المطالبة بتسديدها بموجب قرار مجلس المحافظين رقم (7) لسنة 1978، وحصة جمهورية القمر الاتحادية الإسلامية المقررة من رأس المال والبالغة 250 ألف دينار عربي حسابي.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحـدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2002

9 الاحتياطيات

بموجب قراري مجلس المحافظين رقم (7) لسنة 1989 ورقم (4) لسنة 2000، يتم تحويل مبلغ 5 مليون دينار عربي حسابي أو 10% من صافي الدخل للسنة أيهما أكبر إلى احتياطي الطوارئ، ويستخدم هذا الاحتياطي لمقابلة أية خسارة غير متوقعة مستقبلاً .

يتضـــمن الاحتياطي العام كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2002 مبلغ 31,142 ألف دينار عربي حســـابي (2001: 30,996 ألف دينار عربي حسابي)، يمثل حصة الصندوق من إحتياطيات المؤسسة التابعة.

لاحقاً لتاريخ الميزانية العمومية، اعتمد مجلس إدارة المؤسسة التابعة توزيعات أرباح للمساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة بمبلغ 4,287 ألف دولار أمريكي (ما يعادل 1,051 ألف دينار عربي حسابي) (2001: 8,573 ألف دولار أمريكي وما يعادل 2,274 ألف دينارعربي حسابي).

10 ودائع من المؤسسات النقدية والمالية

طبقاً لقرار مجلس المحافظين رقم (5) لسنة 1989 (والمبني على نص الفقرة (ز) من المادة الخامسة من اتفاقية صندوق النقد العربي)، يقوم الصندوق بقبول ودائع من المؤسسات النقدية والمالية لقاء فائدة متفق عليها .

11 حسابات دائنة ومطلوبات أخرى

تتضمن الحسابات الدائنة والمطلوبات الأخرى لسنة 2002 مبلغ 2,829 ألف دينار عربي حسابي يمثل 10% من أرباح السنة المنتهية في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2001، والذي تم تخصيصه للمساهمة في دعم الشعب الفلسطيني بموجب قرار مجلس المحافظين رقم (5) لسنة 2002 الصادر في اجتماعه الخامس والعشرين بتاريخ 16 نيسان (إبريل) 2002.

12 إيرادات الاستثمارات المالية

	2002 ألف دينار عربي حسابي	2001 ألف دينار عربي حسابي
إيرادات من الإستثمارات المالية المتاحة للبيع	**9,295**	13,807
إيرادات من الإستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ إستحقاقها	**4,957**	5,812
	14,252	19,619

13 مصروفات إدارية وعمومية

تتضمن المصروفات الإدارية والعمومية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2002 رواتب وتكاليف الموظفين بمبلغ 2,400 ألف دينار عربي حسابي (2001: 2,361 ألف دينار عربي حسابي). بلغ عدد الموظفين في الصندوق والمؤسسة التابعة 167 في عام 2002 (2001: 163 موظفاً).

14 المعونة الفنية

	2002 ألف دينار عربي حسابي	2001 ألف دينار عربي حسابي
دورات تدريبية وندوات	**157**	167
معونة فنية مباشرة للدول الأعضاء	**42**	122
معونة فنية متعلقة بقروض تسهيل التصحيح الهيكلي	**707**	364
	906	653

15 الأموال المدارة

أ) يسند الصندوق والمؤسسة التابعة لعدد من مدراء المحافظ الخارجيين المتخصصين في هذا الشأن، إدارة جزء من المحافظ الاستثمارية وذلك مقابل أتعاب متفق عليها وفقاً للاتفاقيات المبرمة معهم. وقد بلغت الأموال المدارة 259,870 ألف دينار عربي حسابي في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2002 (2001: 255,065 ألف دينار عربي حسابي).

ب) بلغت الأموال المدارة من قبل صندوق النقد العربي لصالح منظمات عربية متخصصة 2,782 ألف دينار عربي حسابي كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2002 (2001: 3,242 ألف دينار عربي حسابي).

16 أرصدة النقد والبنود المعادلة للنقد

	2002 ألف دينار عربي حسابي	2001 ألف دينار عربي حسابي
حسابات جارية وتحت الطلب لدى البنوك	**6,276**	7,491
حساب الحائزين الآخرين لدى صندوق النقد الدولي	**20,955**	818
ودائع لأجل لدى البنوك تستحق خلال ستة أشهر	**297,726**	264,903
	324,957	273,212

17 التوزيع الجغرافي للمحفظة الاستثمارية الكلية

تتكون المحفظة الاستثمارية الكلية من الحسابات الجارية وتحت الطلب لدى البنوك، وحساب الحائزين الآخرين لدى صندوق النقد الدولي، وودائع لأجل لدى البنوك والتي يتم بيان التوزيع الجغرافي لها وفقاً لمكان وجودها. بالإضافة إلى السندات والأوراق المالية والتي يتم بيان التوزيع الجغرافي لها وفقاً لمكان الجهة المصدرة لها. وقد كان التوزيع الجغرافي لأموال المحفظة الاستثمارية كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) كالآتي:

إيضاحات حول البيانات المالية الموحـدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2002

	2002 ألف دينار عربي حسابي	2001 ألف دينار عربي حسابي
الدول العربية	**212,208**	170,079
أوروبا	**330,458**	338,458
أمريكا الشمالية	**129,343**	101,060
الشرق الأقصى والباسيفيكي	**20,878**	20,737
المنظمات الدولية	**8,380**	14,322
	701,267	644,656

18 التزامات التقاعد

تم إجراء تقييم اكتواري لالتزامات الصندوق تجاه الموظفين المستحقين للمعاشات التقاعدية كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 1999. وفقاً لتقرير الخبير الاكتواري، فقد تم تقدير القيمة الحالية للمعاشات التقاعدية (والتي تمثل قيمة الالتزامات) كما في تاريخ التقييم بمبلغ 43,894 ألف درهم إماراتي (2,903 ألف دينار عربي حسابي)، وبناء على الافتراضات المتضمنة في تقرير الخبير الاكتواري فإن قيمة موجودات صندوق التقاعد والبالغة 63,431 ألف درهم إماراتي (4,195 ألف دينار عربي حسابي) كما في تاريخ التقييم تتجاوز القيمة الحالية للالتزامات المقدرة تجاه المعاشات التقاعدية حتى تاريخ التقييم بمبلغ 19,537 ألف درهم إماراتي (1,292 ألف دينار عربي حسابي). ووفقاً للسياسة المتبعة، فإن الصندوق بصدد إجراء تقييم إكتواري لإلتزاماته تجاه الموظفين المستحقين للمعاشات التقاعدية خلال عام 2003.

تم خلال السنة تحميل المصروفات بمبلغ 53 ألف دينار عربي حسابي يمثل مساهمة الصندوق في صندوق التقاعد لسنة 2002 (2001: 54 ألف دينار عربي حسابي).

بلغت الأموال المدارة من قبل الصندوق لصالح صندوق التقاعد 4,578 ألف دينار عربي حسابي كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2002 (2001: 4,975 ألف دينار عربي حسابي).

إيضاحات حول البيانات المالية الموحـدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2002

19 الأدوات المالية

أ) استحقاقات الموجودات والمطلوبات

إن تحليل استحقاقات الموجودات والمطلوبات الموحّدة ونطاق أسعار الفائدة الفعلية لكافة فئات الموجودات والمطلوبات كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2002 مدرج أدناه:

	المجموع	أقل من ستة أشهر	من ستة اشهر إلى سنة	من سنة إلى خمس سنوات	اكثر من خمس سنوات	ليس لها فترة استحقاق	نطاق أسعار الفائدة الفعلية %
		ألف دينار عربي حسابي					
الموجودات							
حسابات جارية وتحت الطلب لدى البنوك	6,276	6,276	-	-	-	-	3.1 – 0.0
حساب الحائزين الآخرين لدى صندوق النقد الدولي	20,955	20,955	-	-	-	-	1.9 – 1.9
ودائع لدى البنوك	322,248	297,726	24,522	-	-	-	4.1 – 1.2
استثمارات متاحة للبيع	230,744	230,744	-	-	-	-	11.2 – 0.4
استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ استحقاقها	121,044	78,984	9,940	31,945	175	-	11.0 – 0.2
ودائع لدى البنوك المركزية	5,331	-	-	-	-	5,331	-
خطوط الائتمان	82,449	72,561	8,084	1,804	-	-	2.4 – 1.4
قروض للدول الأعضاء	275,970	35,680	31,913	113,556	61	94,760	5.0 – 4.0
فوائد مستحقة وحسابات مدينة أخرى	13,054	9,421	126	-	-	3,507	-
موجودات ثابتة	153	-	-	-	-	153	-
	1,078,224	752,347	74,585	147,305	236	103,751	
المطلوبات وحقوق المساهمين							
حقوق المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة	77,717	-	-	-	-	77,717	-
ودائع من المؤسسات النقدية	238,200	213,682	24,518	-	-	-	3.9 -1.3
حسابات دائنة ومطلوبات أخرى	6,340	575	21	-	-	5,744	-
	322,257	214,257	24,539	-	-	83,461	

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

31 كانون الأول (ديسمبر) 2001

إن تحليل استحقاقات الموجودات والمطلوبات الموحدة ونطاق أسعار الفائدة الفعلية لكافة فئات الموجودات والمطلوبات كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2001 مدرج أدناه:

	المجموع	أقل من ستة أشهر	من ستة اشهر إلى سنة	من سنة إلى خمس سنوات	اكثر من خمس سنوات	ليس لها فترة استحقاق	نطاق أسعار الفائدة الفعلية %
		ألف دينار عربي حسابي					
الموجودات							
حسابات جارية وتحت الطلب لدى البنوك	7,491	7,491	-	-	-	-	3.7 – 0.0
حساب الحائزين الآخرين لدى صندوق النقد الدولي	818	818	-	-	-	-	2.3 – 2.2
ودائع لدى البنوك	305,088	264,903	40,185	-	-	-	5.4 – 0.1
استثمارات متاحة للبيع	231,396	231,396	-	-	-	-	11.2 – 0.1
استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ استحقاقها	99,863	48,639	9,743	41,165	316	-	10.4 – 0.2
ودائع لدى البنوك المركزية	5,331	-	-	-	-	5,331	-
خطوط الائتمان	87,991	74,685	9,790	3,516	-	-	4.2 – 2.0
قروض للدول الأعضاء	278,997	22,247	26,310	134,035	1,645	94,760	5.8 – 3.8
فوائد مستحقة وحسابات مدينة أخرى	13,276	10,050	165	-	-	3,061	-
موجودات ثابتة	127	-	-	-	-	127	-
	1,030,378	660,229	86,193	178,716	1,961	103,279	
المطلوبات وحقوق المساهمين							
حقوق المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة	84,031	-	-	-	-	84,031	-
ودائع من المؤسسات النقدية	198,720	161,587	37,133	-	-	-	4.4 -1.8
حسابات دائنة ومطلوبات أخرى	11,387	8,478	114	-	-	2,795	-
	294,138	170,065	37,247	-	-	86,826	

إيضاحات حول البيانات المالية الموحـدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 2002

ب) مخاطر الائتمان وتركزاته

تمثل القيمة الدفترية المدرجة في البيانات المالية كما في تاريخ الميزانية العمومية، الحد الأقصى لمخاطر الائـتمان لجميع فئات الأدوات المالية المستثمر فيها.

تتركز الاستثمارات في السندات والأوراق المالية في سندات حكومية ذات مخاطر منخفضة. كما يقدم الصـندوق قروضاً للدول الأعضاء بهـدف تصحيح الخـلل في موازين مدفوعاتها وتمويل برامج التصحيح الهيكلي فيها. وتقـوم المؤسسة التابعة وفقـاً لأهدافها المـحددة في نظامها الأساسي بتوفير خطوط ائتمان يتم منحها للمصدرين والمستوردين العرب في الدول الأعضاء بهدف تشجيع وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية.

يسعى الصندوق والمؤسسة التابعة لاحتواء مخاطر الائتمان المتعلقة بأنشطة التمويل مـن خلال تنفيذ السياسات والإجراءات المصممة للحفاظ على مخاطر الائتمان ضمن الحدود المرسومة لها. وقد تم وضع هذه الحدود على أساس أنواع القروض ومساهمة الدولة العضو في رأس المال المدفوع بالعملات القابلة للتحويل والملاءة الائتمانية للطرف الذي يتم التعامل معه. لذلك فان حدوث خسائر نتيجة مخاطر الائتمان أمر مستبعد.

ج) إدارة مخاطر أسعار الفائدة

يتم تجنب مخاطر أسعار الفائدة من خلال إعادة تسعير الفوائد على خطوط الائتمان بصورة دورية ومن خلال استخدام تقنيات إدارة فترات استحقاق محافظ السندات والأوراق المالية. إن قروض الدول الأعضاء التي يقدمها الصندوق تحمل سعر فائدة ثابت ويتم تمويلها من رأس مال الصندوق. إن نطاق أسعار الفائدة الفعلية مبين في الإيضاح 19 (أ).

د) مخاطر العملات الأجنبية

يتجنب الصندوق مخاطر العملات الأجنبية بشكل أساسي بالاحتفاظ بموجوداته بالعملات الأجنبية حسب الأوزان في سلة وحدات حقوق السحب الخاصة، وبملاءمة عملات وتواريخ استحقاق الودائع المستلمة مع الودائع لدى البنوك، ومن خلال استخدام عقود العملات الأجنبية الآجلة.

كما تتجنب المؤسسة التابعة بشكل أساسي مخاطر تداول العملات الأجنبية بالإقراض بالدولار الأمريكي، ويتم تغطية الودائع والاستثمارات بالعملات الأجنبية باستخدام عقود العملات الأجنبية الآجلة.

بلغت قيمة العقود الآجلة للعملات الأجنبية المبرمة والقائمة كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2002 مبلغ 127,911 ألف دينار عربي حسابي (2001: 126,404 ألف دينار عربي حسابي).

20 التزامات

في اجتماعه الخامس والعشرين بتاريخ 16 نيسان (إبريل) 2002 وافق مجلس المحافظين بموجب قراره رقم (6) لسنة 2002 على المساهمة في زيادة رأس مال المؤسسة العربية لضمان الاستثمار بمبلغ 27.5 مليون دولار أمريكي (6.7 مليون دينار عربي حسابي) تدفع على مدى خمسة سنوات اعتباراً من سنة 2003.

21 أرقام المقارنة

تم إعادة تصنيف بعض الأرقام المقارنة، حيثما لزم الأمر، لتتوافق مع العرض المتبع في هذه البيانات المالية.

جدول (أ – 1)
القروض التي قدّمها الصندوق حتى 31 ديسمبر 2002

(ألف دينار عربي حسابي)

السنة	عدد القروض	القيمة	المسحوب	المسدد
1978	2	6,563	6,563	0
1979	5	16,500	11,500	0
1980	4	11,750	10,250	4,125
1981	10	78,615	50,955	6,469
1982	8	31,440	47,567	4,541
1983	10	80,925	97,208	15,871
1984	5	16,300	18,050	27,664
1985	9	50,955	50,955	52,619
1986	11	33,555	27,805	26,021
1987	3	24,570	26,820	53,212
1988	14	121,037	118,485	61,919
1989	5	73,740	44,808	16,484
1990	2	15,675	39,709	48,371
1991	0	0	10,950	45,688
1992	2	18,475	8,475	27,649
1993	1	3,250	1,930	30,266
1994	4	50,930	39,275	22,421
1995	3	25,615	26,914	17,337
1996	2	36,185	26,513	17,170
1997	3	22,682	29,432	9,640
1998	2	15,023	11,522	18,905
1999	5	55,405	48,775	18,960
2000	5	38,399	47,171	25,841
2001	6	69,305	73,629	45,091
2002	3	34,965	52,331	55,358
المجموع	**124**	**931,859**	**927,592**	**651,622**

جدول (أ–2)
أنواع وقيم القروض التي قدّمها الصندوق حتى 31 ديسمبر 2002

(ألف دينار عربي حسابي)

السنة	تلقائي		عادي		ممتد		تعويضي		تسهيل تجاري		تصحيح هيكلي		المجموع	
	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة
1978	2	6,563	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	2	6,563
1979	4	5,250	0	0	1	11,250	0	0	0	0	0	0	5	16,500
1980	2	2,250	1	4,500	0	0	1	5,000	0	0	0	0	4	11,750
1981	6	15,405	1	8,820	2	44,590	1	9,800	0	0	0	0	10	78,615
1982	5	14,280	0	0	2	13,240	1	3,920	0	0	0	0	8	31,440
1983	4	34,545	1	5,700	0	0	2	31,800	3	8,880	0	0	10	80,925
1984	3	7,065	0	0	1	4,335	0	0	1	4,900	0	0	5	16,300
1985	6	42,495	0	0	0	0	2	7,760	1	700	0	0	9	50,955
1986	8	21,555	1	6,250	1	3,250	0	0	1	2,500	0	0	11	33,555
1987	0	0	1	2,500	0	0	0	0	2	22,070	0	0	3	24,570
1988	8	79,627	2	13,270	0	0	1	2,460	3	25,680	0	0	14	121,037
1989	2	8,550	2	48,040	1	17,150	0	0	0	0	0	0	5	73,740
1990	0	0	0	0	1	9,050	1	6,625	0	0	0	0	2	15,675
1991	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
1992	1	3,675	0	0	1	14,800	0	0	0	0	0	0	2	18,475
1993	0	0	0	0	1	3,250	0	0	0	0	0	0	1	3,250
1994	1	11,340	0	0	2	37,130	1	2,460	0	0	0	0	4	50,930
1995	1	5,175	1	15,120	1	5,320	0	0	0	0	0	0	3	25,615
1996	0	0	0	0	2	36,185	0	0	0	0	0	0	2	36,185
1997	0	0	1	366	1	19,656	1	2,660	0	0	0	0	3	22,682
1998	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	2	15,023	2	15,023
1999	2	8,850	0	0	0	0	0	0	0	0	3	46,555	5	55,405
2000	0	0	0	0	2	4,245	1	7,400	0	0	2	26,754	5	38,399
2001	1	23,625	0	0	0	0	2	19,200	0	0	3	26,480	6	69,305
2002	1	3,675	0	0	0	0	0	0	0	0	2	31,290	3	34,965
المجموع	**57**	**293,925**	**11**	**104,566**	**19**	**223,451**	**14**	**99,085**	**11**	**64,730**	**12**	**146,102**	**124**	**931,859**

جدول (أ–3)
نسبة رصيد القروض القائمة في ذمة الدول المقترضة
إلى حصتها في رأسمال الصندوق المدفوع بعملات قابلة للتحويل
في نهاية كل من عام 2001 وعام 2002

(ألف دينار عربي حسابي)

الدولة	نهاية عام 2001			نهاية عام 2002		
	رصيد القروض في ذمة الدولة المقترضة	رأس المال المدفوع بعملات قابلة للتحويل	نسبة منوية (%)	رصيد القروض في ذمة الدولة المقترضة	رأس المال المدفوع بعملات قابلة للتحويل	نسبة منوية (%)
الأردن	10,773	5,320	203	6,879	5,320	129
تونس	15,563	6,900	226	12,240	6,900	177
الجزائر	36,918	41,640	89	24,039	41,640	58
السودان	30,034	9,800	306	30,034	9,800	306
الصومال	14,877	3,920	380	14,877	3,920	380
العراق	49,850	41,640	120	49,850	41,640	120
المغرب	24,604	14,800	166	22,555	14,800	152
موريتانيا	5,399	4,920	110	4,332	4,920	88
اليمن	22,584	15,120	149	15,233	15,120	101
جيبوتي	429	245	175	608	245	248
لبنان	5,439	4,900	111	6,556	4,900	134
مصر	62,527	31,500	198	88,767	31,500	282
المجموع	**278,997**	**180,705**	**154**	**275,970**	**180,705**	**153**

جدول (أ–4)
إجمالي التزامات القروض القائمة
كما في 31 ديسمبر 2002

(ألف دينار عربي حسابي)

نهاية العام	القائمة بالذمة (غير المسددة)	غير المسحوبة	المجمـوع
1978	6,563	0	6,563
1979	18,062	5,000	23,062
1980	42,187	6,500	48,687
1981	68,674	34,160	102,834
1982	111,700	18,033	129,733
1983	193,037	5,550	198,587
1984	183,423	5,965	189,388
1985	181,759	5,965	187,724
1986	183,843	11,715	195,558
1987	157,451	10,215	167,666
1988	213,717	12,767	226,484
1989	242,041	41,699	283,740
1990	233,379	10,950	244,329
1991	198,641	14,800	213,441
1992	179,467	10,000	189,467
1993	151,131	11,320	162,451
1994	167,985	35,465	203,450
1995	177,562	34,166	211,728
1996	186,905	31,348	218,253
1997	206,697	24,598	231,295
1998	199,314	28,099	227,413
1999	229,129	34,729	263,858
2000	250,459	25,957	276,416
2001	278,997	21,633	300,630
2002	275,970	2,210	278,180

جدول (أ–5)
بيان رأس المال المدفوع والقروض
31 ديسمبر 2002

(ألف دينار عربي حسابي)

السنة	إجمالي رأس المال المدفوع	رأس المال المدفوع بالعملات الوطنية والمودع بالمصارف المركزية للدول الأعضاء	رأس المال المدفوع بعملات بقابلة للتحويل	القروض المقدمة خلال العام	أرصدة القروض المقدمة (بما في (غير المسحوب *	أرصدة القروض القائمة في ذمة الدول المقترضة **	نسبة أرصدة القروض المقدمة بما فيها غير) المسحوب) إلى رأس المال المدفوع بعملات قابلة للتحويل	نسبة أرصدة القروض القائمة في ذمة الدول المقترضة إلى رأس المال المدفوع بعملات قابلة للتحويل
1978	67,041	(4,966)	62,075	6,563	6,563	6,563	10.57	10.57
1979	118,366	(4,966)	113,400	16,500	23,062	18,062	20.34	15.93
1980	131,546	(5,226)	126,320	11,750	48,687	42,187	38.54	33.40
1981	151,370	(5,226)	146,144	78,615	102,834	68,674	70.36	46.99
1982	229,810	(5,326)	224,484	31,440	129,733	111,700	57.79	49.76
1983	248,090	(5,326)	242,764	80,925	198,587	193,037	81.80	79.52
1984	268,250	(5,326)	262,924	16,300	189,388	183,423	72.03	69.76
1985	295,390	(5,326)	290,064	50,955	187,724	181,759	64.72	62.66
1986	312,790	(5,326)	307,464	33,555	195,558	183,843	63.60	59.79
1987	290,190	(5,326)	284,864	24,570	167,666	157,451	58.86	55.27
1988	289,790	(5,326)	284,464	121,037	226,484	213,717	79.62	75.13
1989	311,840	(5,326)	306,514	73,740	283,740	242,041	92.57	78.97
1990	311,840	(5,326)	306,514	15,675	244,329	233,379	79.71	76.14
1991	323,840	(5,326)	318,514	0	213,441	198,641	67.01	62.36
1992	323,840	(5,326)	318,514	18,475	189,467	179,467	59.48	56.35
1993	323,840	(5,326)	318,514	3,250	162,451	151,131	51.00	47.45
1994	323,840	(5,326)	318,514	63,420	203,450	167,985	63.87	52.74
1995	323,840	(5,326)	318,514	25,615	211,728	177,562	66.47	55.75
1996	324,090	(5,331)	318,759	36,185	218,253	186,905	68.47	58.64
1997	324,090	(5,331)	318,759	22,684	231,295	206,697	72.56	64.84
1998	324,090	(5,331)	318,759	15,023	227,413	199,314	71.34	62.53
1999	324,090	(5,331)	318,759	55,405	263,858	229,129	82.78	71.88
2000	324,090	(5,331)	318,759	38,399	276,416	250,459	86.72	78.57
2001	324,090	(5,331)	318,759	69,305	300,630	278,997	94.31	87.53
2002	324,090	(5,331)	318,759	34,965	278,180	275,970	87.27	86.58

* جملة القروض المقدّمة مطروحاً منها أقساط القروض المسدّدة

** جملة القروض المسحوبة مطروحاً منها أقساط القروض المسدّدة

جدول (أ–6)
معدلات الفائدة على القروض المقدمة للدول الأعضاء

(نسبة مئوية سنوية)

أنواع القروض / الأسعار	القرض التلقائي	القروض العادية والممتدة	التعويضي	تسهيل التصحيح الهيكلي
الأسعار القديمة	4.15	5.75	5.75	5.00
الأسعار المعدلة عام 2002*	4.00	5.00	4.75	4.75

* تم تطبيق المعدلات الجديدة اعتباراً من 03 يوليو 2000

جدول (ب-1)

رأس المال كما في 31 ديسمبر 2002

(مليون دينار عربي حسابي)

	الدولـــــــــــة	رأس المال المكتتب به	رأس المال المدفوع		
			بعملات قابلة للتحويل	بعملات وطنية	المجموع
1	المملكة الاردنية الهاشمية	5.400	5.320	0.080	5.400
2	دولة الإمارات العربية المتحدة	19.200	18.900	0.300	19.200
3	مملكة البحرين	5.000	4.920	0.080	5.000
4	الجمهورية التونسية	7.000	6.900	0.100	7.000
5	الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	42.400	41.640	0.760	42.400
6	المملكة العربية السعودية	48.400	47.640	0.760	48.400
7	جمهورية السودان	10.000	9.800	0.200	10.000
8	الجمهورية العربية السورية	7.200	7.120	0.080	7.200
9	جمهورية الصومال	4.000	3.920	0.080	4.000
10	جمهورية العراق	42.400	41.640	0.760	42.400
11	سلطنة عمان	5.000	4.920	0.080	5.000
12	دولة قطر	10.000	9.800	0.200	10.000
13	دولة الكويت	32.000	31.500	0.500	32.000
14	الجمهورية اللبنانية	5.000	4.900	0.100	5.000
15	الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى	13.440	13.254	0.186	13.440
16	جمهورية مصر العربية	32.000	31.500	0.500	32.000
17	المملكة المغربية	15.000	14.800	0.200	15.000
18	الجمهورية الإسلامية الموريتانية	5.000	4.920	0.080	5.000
19	الجمهورية اليمنية	15.400	15.120	0.280	15.400
20	دولة فلسطين *	2.160	-	-	-
21	جمهورية جيبوتي	0.250	0.245	0.005	0.250
22	جمهورية القمر الاتحادية الإسلامية	0.250	-	-	-
	المجمـــــوع	**326.500**	**318.759**	**5.331**	**324.090**

1) طبقاً لقرار مجلس المحافظين رقم (4) لسنة 1988، فإن رأس المال المصرح به هو 600 مليون دينار عربي حسابي.

2) بموجب قرار مجلس المحافظين رقم (3) لسنة 1989، تقرر أن يكون رأس المال المكتتب به والواجب الدفع 326 مليون د.ع.ح. وبموجب قراره رقم (4) لسنة 1996 وقراره رقم (5) لسنة 1999، تم رفع رأس المال المكتتب به بقيمة حصة جمهورية جيبوتي البالغة 250 ألف دينار عربي حسابي وحصة جمهورية القمر الاتحادية الإسلامية البالغة 250 ألف دينار عربي حسابي ليصبح إجمالي رأس المال المقرر دفعه 326,500 ألف دينار عربي حسابي.

* بموجب قـــرار مجلس المحافظين رقـــم (7) لسنة 1978، تم تأجيل مطالبة دولة فلسطين بتسديد حصتها من رأسمال الصندوق المقرر دفعه.

جدول (ب-2)
التدريب خلال عام 2002

الدولة	الأسواق المالية والأدوات المالية الجديدة بيروت (م)	الأثر الاقتصادي الكلي للميزانية (م)	الممارسات الحديثة في الرقابة على المصارف	سياسات وعمليات أسعار الصرف (م)	البرمجة المالية والسياسات الاقتصادية الكلية (م)	سياسة وإدارة النظم الضريبية (م)	الاحصاءات النقدية والمالية (م)	الرقابة المجمعة على المصارف (م)	إحصاءات ميزان المدفوعات (م)	سياسات القطاع العام والنمو الاقتصادي (م)
الاردن	2	2	2	2	2	3	2	1	2	3
الإمارات	2	2	3	3	2	0	3	2	0	2
البحرين	2	2	3	1	3	1	2	1	1	0
تونس	2	2	2	2	2	2	1	2	2	2
الجزائر	0	1	2	2	1	2	0	1	2	2
جيبوتي	0	1	0	0	0	0	3	0	0	2
السعودية	3	4	2	3	3	3	2	3	2	2
السودان	1	2	2	2	2	2	2	2	2	2
سورية	2	2	2	1	2	1	2	3	3	2
الصومال	1	0	0	0	0	0	1	0	1	0
العراق	1	2	2	2	2	2	2	1	2	2
عُمان	2	2	2	2	2	0	1	2	2	2
فلسطين	1	2	0	2	0	0	2	0	0	0
قطر	2	2	3	2	1	1	1	0	1	2
الكويت	1	2	2	0	2	2	2	2	1	2
لبنان	11	3	2	1	3	3	1	2	1	2
ليبيا	0	0	2	0	1	0	1	0	1	0
مصر	2	2	2	3	2	2	2	2	2	1
المغرب	1	2	2	2	2	2	1	2	1	2
موريتانيا	1	0	1	2	2	1	2	2	2	2
اليمن	1	2	2	2	2	3	2	3	2	2
المجموع	38	37	38	34	36	30	35	31	30	34

(م) مشتركة مع صندوق النقد الدولي.

إجمالي عدد المتدربين لعام 2002 بلغ 343 متدرباً وعدد الدورات 10 دورات.

جدول (ب–3)
الدورات خلال الفترة 1981 – 2002 *

الفترة	عدد الدورات	عدد المشاركين
1988-1981	12	267
1995-1989	30	949
2000-1996	35	1090
2001	11	375
2002	10	343
المجموع	**98**	**3024**

* نظم المعهد 8 حلقات عمل خلال الفترة 1995-2001 شارك فيها 217 مشاركاً. وبإضافة ذلك العدد، يصل إجمالي الدورات والحلقات التي نظمها المعهد خلال الفترة 106 وعدد المشاركين 3241 مشاركاً.

جدول (ب-4)
خطوط الائتمان التي قدمها برنامج تمويل التجارة العربية

(Ö‡ôSœ¡ 2ÜÄþ 2!)

السنـة	عدد خطوط الائتمان	القيمة	المسحوب	المسدد	الرصيد القائم
1991	4	7,948	3,300	0	3,300
1992	15	47,497	30,432	14,560	19,172
1993	15	54,665	32,885	24,262	27,795
1994	22	70,721	30,520	35,030	23,285
1995	22	86,089	69,674	13,478	79,481
1996	28	142,640	87,872	59,796	107,557
1997	31	220,345	202,830	134,061	176,326
1998	30	375,381	334,924	266,360	244,891
1999	27	321,250	273,499	300,260	218,130
2000	31	427,927	332,518	282,245	268,403
2001	24	338,150	506,728	443,391	331,742
2002	24	398,500	499,299	494,769	336,272
المجموع	**273**	**2,491,113**	**2,404,483**	**2,068,211**	**336,272**

التنظيم والإدارة

الهيكل التنظيمي

يتكون الهيكل التنظيمي للصندوق من مجلس المحافظين، ومجلس المديرين التنفيذيين، والمدير العام والموظفين.

مجلس المحافظين

يتكون مجلس المحافظين من محافظ ونائب للمحافظ تعينهما كل دولة عضو من أعضاء الصندوق، وينتخب المجلس أحد المحافظين رئيساً له كل سنة بالتناوب. ويُعتبر مجلس المحافظين بمثابة الجمعية العمومية للصندوق وله جميع سلطات الإدارة. هذا ويعقد مجلس المحافظين اجتماعاً سنوياً في النصف الأول من كل عام في دولة المقر أو خارجها.

ويتكون مجلس المحافظين حالياً على النحو التالي:

الدول الأعضاء		المحافظون ونواب المحافظين
المملكة الأردنية الهاشمية	المحافظ نائب المحافظ	معالي الدكتور أمية طوقان سعادة الدكتور محمد أبو حمور
دولة الإمارات العربية المتحدة	المحافظ نائب المحافظ	معالي الدكتور محمد خلفان بن خرباش معالي سلطان بن ناصر السويدي
مملكة البحرين	المحافظ نائب المحافظ	معالي الدكتور عبد الله حسن سيف سعادة الشيخ أحمد بن محمد آل خليفة
الجمهورية التونسية	المحافظ نائب المحافظ	معالي الدكتور محمد الدواس سعادة سمير إبراهيمي
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	المحافظ نائب المحافظ	معالي محمد ترباش [1] سعادة الدكتور محمد لكصاسي
جمهورية جيبوتي	المحافظ نائب المحافظ	معالي ياسين علمي بوح سعادة رشيد حسن صابان [2]
المملكة العربية السعودية	المحافظ نائب المحافظ	معالي الدكتور إبراهيم عبد العزيز العساف معالي الشيخ حمد السياري
جمهورية السودان	المحافظ نائب المحافظ	معالي الزبير أحمد الحسن [3] معالي الدكتور صابر محمد حسن

الدول الأعضاء		المحافظون ونواب المحافظين
الجمهورية العربية السورية	المحافظ نائب المحافظ	معالي الدكتور غسان الرفاعي سعادة الدكتور محمد بشار كبارة
جمهورية الصومال	المحافظ نائب المحافظ	معالي حسين محمود شيخ حسين [4] سعادة محمود محمد علسو
جمهورية العراق	المحافظ نائب المحافظ	معالي حكمت مزبان إبراهيم العزاوي سعادة الدكتور عصام راشد حويش
سلطنة عُمان	المحافظ نائب المحافظ	معالي أحمد بن عبد النبي مكي سعادة حمود بن سنجور بن هاشم الزدجالي
دولة فلسطين	المحافظ نائب المحافظ	معالي سعيد توفيق خوري سعادة الدكتور صالح جلاد
دولة قطر	المحافظ نائب المحافظ	معالي يوسف حسين كمال سعادة عبد الله بن خالد العطية
دولة الكويت	المحافظ نائب المحافظ	معالي الدكتور يوسف حمد الإبراهيم معالي الشيخ سالم عبد العزيز الصباح
الجمهورية اللبنانية	المحافظ نائب المحافظ	سعادة رياض سلامة سعادة فهيم محمد معضاد
الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى	المحافظ نائب المحافظ	معالي الدكتور أحمد أمنيسي عبد الحميد سعادة الدكتور سعيد عبد العاطي
جمهورية مصر العربية	المحافظ نائب المحافظ	معالي الدكتور محمود أبو العيون سعادة الدكتور حاتم القرنشاوي [5]
المملكة المغربية	المحافظ نائب المحافظ	معالي الدكتور فتح الله ولعلو معالي محمد السقاط
الجمهورية الإسلامية الموريتانية	المحافظ نائب المحافظ	معالي يحي العتيق [6] سعادة محمد عبد الرحمن ولد علي
الجمهورية اليمنية	المحافظ نائب المحافظ	معالي علوي صالح السلامي معالي أحمد عبد الرحمن السماوي

1) اعتباراً من يوليو 2002 خلفاً لمعالي مراد مدلسي.
2) اعتباراً من فبراير 2002 خلفاً لسعادة محمد قومنة روبلة.
3) اعتباراً من مايو 2002 خلفاً لمعالي عبد الرحيم حمدي.
4) اعتباراً من فبراير 2002 خلفاً لمعالي سيد أحمد شيخ طاهر.
5) اعتباراً من مايو 2002 خلفاً لسعادة الدكتور محمد الغمراوي.
6) اعتباراً من سبتمبر 2002 خلفاً لمعالي سيد المختار ولد الناجي.

مجلس المديرين التنفيذيين

يتكون مجلس المديرين التنفيذيين من مدير عام الصندوق رئيساً للمجلس، وثمانية مديرين أعضاء غير متفرغين ينتخبهم مجلس المحافظين من الدول الأعضاء، يعينون لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد. ويتولى المجلس الإشراف على نشاط الصندوق وتقديم ما يراه مناسباً من مشورة.

ويتشكل مجلس المديرين التنفيذيين حالياً على النحو التالي:

المديرون التنفيذيون	الدولة/الدول التي يمثلونها	القوة التصويتية (%)
سعادة الدكتور جاسم المناعي	المدير العام رئيس مجلس المديرين التنفيذيين	
سعادة إبراهيم بن محمد المفلح	المملكة العربية السعودية	12.88
سعادة عبد الحق بجاوي	الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	11.39
_____ 1)	جمهورية العراق	*11.39
سعادة ممدوح موسى إمام حبسه (مصر)	جمهورية مصر العربية الجمهورية اليمنية جمهورية السودان * جمهورية الصومال* جمهورية جيبوتي	19.86
سعادة عبد الأمير بن سعيد بن محمد (عُمان)	دولة قطر مملكة البحرين سلطنة عُمان	7.71
سعادة الدكتور محمد بشار كبارة (سورية)	الجمهورية العربية السورية المملكة الأردنية الهاشمية الجمهورية اللبنانية دولة فلسطين	8.58
سعادة أحمد ولد سيديا (موريتانيا)	المملكة المغربية الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمي الجمهورية التونسية الجمهورية الإسلامية الموريتانية	13.68
سعادة سيف بن علي الخاطري (الإمارات)	دولة الكويت دولة الإمارات العربية المتحدة	14.50

* تتأثر القوة التصويتية المبينة أعلاه بسبب الوقف المؤقت لعضوية كل من جمهورية العراق، وجمهورية السودان وجمهورية الصومال.

1) لم تتم التسمية نظراً لوقف العضوية.

المدير العام والموظفون

يعيّن مجلس المحافظين مديراً عاماً للصندوق لفترة خمس سنوات قابلة للتجديد، ويقوم مدير عام الصندوق برئاسة اجتماعات مجلس المديرين التنفيذيين. ويعتبر الرئيس الأعلى لموظفي الصندوق والمسؤول عن جميع أعماله. ويساعد المدير العام في إنجاز أعماله موظفون فنيون، ينتظمون في ست دوائر هي:

1. دائرة الشؤون الإدارية.
2. الدائرة الاقتصادية والفنية.
3. الدائرة القانونية.
4. معهد السياسات الاقتصادية.
5. دائرة الشؤون المالية والحاسب الآلي.
6. دائرة الاستثمارات.

وبالإضافة إلى الدوائر الست، يتضمّن الهيكل التنظيمي مكتباً للتدقيق الداخلي ومكتباً للمدير العام رئيس مجلس الإدارة، وكذلك اثنتين من اللجان الدائمة، وهما لجنتي القروض والاستثمار المنصوص عليهما في اتفاقية الصندوق. كما يتضمن اللجنة الإدارية التي أنشئت بموجب نظام العاملين الذي وافق عليه مجلس المديرين التنفيذيين وتم اعتماده من قِبل مجلس المحافظين.